الأمم المتحدة

A/62/PV.112

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **١١٢**

الجمعة، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الاجتماع المعني بأزمة الغذاء والطاقة العالمية

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتصل بالبند ٤٨ من جدول الأعمال، لعل الأعضاء يتذكرون أنني أحلت، في رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨، إطار العمل الشامل المنقح لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية، المقدم من الأمين العام.

بيان من رئيس الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن المجتمع الدولي يواجه زيادة رهيبة ومتداخلة في أسعار الأغذية والنفط. وقد زادت من تعقيد هذه الأحوال آثار تغير المناخ التي لم يسبق لها مثيل، وحدوث كساد في الاقتصاد العالمي. وإن الآثار الاجتماعية المحتملة خطيرة للغاية.

وفي العديد من المناسبات، شددت الدول الأعضاء على ضرورة أن تتخذ الجمعية العامة خطوات ملموسة للتصدي لأزمة الغذاء والطاقة. وفضلا عن ذلك، يدعو الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٨ إلى العمل الفردي والجماعي لوقف تأثير الأزمة ووضع الاقتصاد العالمي على أساس أكثر استدامة.

إن إطار العمل الشامل المعروض علينا اليوم يوفر استراتيجية متسقة ومنسقة للقيام بذلك. ومن ثمّ أود أن أشيد بالأمين العام لأخذه بزمام المبادرة واعترافه بالحاجة إلى عمل فوري ومنسق على الصعيد العالمي.

وكما تعاملنا مع تغير المناخ في هذه الدورة، يجب علينا الآن التطبيق الكامل والمستمر والرفيع المستوى للالتزام الذي أعلنت عنه جميع الدول الأعضاء بخصوص أزمة الغذاء والطاقة. وفي حين نتصدى للآثار الكارثية لهذه الأزمات،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-42882 (A)

علينا أن نستغل هذه الفرصة لبث حياة جديدة – برنامج جديد – في النظام المتعدد الأطراف.

ومنذ أوائل هذا العام، ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعا سريعا بنسبة تزيد عن ٣٠ في المائة نتيجة للتكاليف القياسية للأغذية والنفط. وهذا التوتر المتزايد بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية هو نتيجة لدورة معقدة من العوامل، مثل التكاليف الباهظة للطاقة، والطلب المتزايد من الاقتصادات الناشئة، وتفجر أزمة الائتمان في الاقتصاد الحقيقي، والمضاربة في السلع الأساسية.

إن تغير المناخ وشدة الجفاف والفيضانات والأعاصير وازدياد الطلب على الوقود الإحيائي القائم على الإيثانول قد سلبت الطعام عن مائدة العالم. ونتيجة لجميع هذه العوامل المعقدة، أصبحت الأسعار المرتفعة للأغذية اليوم بالنسبة لأكثر من مليوني نسمة مسألة صراع يومي، وتضحية، وبقاء على قيد الحياة. فلقد تأثرت جميع الاقتصادات بغض النظر عن حجمها وقوتها، ولا سيما أقل الاقتصادات نموا. ولهذا السبب نواجه حالة طوارئ. ولهذا السبب يعتبر اتخاذ الإجراءات الفورية والتنسيق على المستوى العالمي من الأمور الضرورية.

إن اتباع نهج شامل متعدد الأطراف مرتكز على إطار العمل المذكور ضروري لمعالجة الأزمات وتقليل الآثار السلبية إلى الحد الأدنى وإرساء الأسس لتحسين العرض في الأجل المتوسط. وهناك هدفان رئيسيان لإطار العمل: أولا، تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المستضعفين، وثانيا، بناء أمن غذائي عالمي في الأجل الطويل. ولتحقيق ذلك، دعا الأمين العام المجتمع الدولي إلى تقديم ٢٥ بليون دولار كل عام لدعم هذه الأهداف. وإن النظام المتعدد الأطراف برمته – بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق النقد الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – قد جمع ٢,٣ بليون دولار، وجمعت بلدان مجموعة الثمانية ١٠ بلايين دولار، لدعم المساعدات الغذائية وعمليات التغذية وأنشطة الحماية الاجتماعية وتدابير زيادة المنتجات الزراعية في البلدان المتضررة.

وما زال هذا أقل بكثير من المطلوب سنويا. ولذا أود أن أدعو المانحين والنظام المتعدد الأطراف إلى المزيد من العمل، ليس لأن المساعدة الإنمائية للزراعة قد نقصت من نسبة ١٧ في المائة التي كانت مرتفعة في السبعينات إلى ٣ في المائة فقط اليوم، وإنما لأن التأثير الحقيقي لكل دولار ينفق على المساعدة الغذائية أصبح يعادل نصف ما كان عليه في السنة الماضية.

وعلى الجمعية العامة الآن ضمان الالتزام السياسي اللازم لكي تنال التدابير المعروضة علينا اليوم تأييدا دوليا واسعا. وينبغي للجمعية العامة أن تقوم بدور فعال وحاسم بتيسير قيام شراكات دولية في الأغذية والزراعة تضم جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة – الحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمانحين والمؤسسات الدولية. وعلى الأمم المتحدة تيسير تحقيق جميع تلك الأطراف وتنسيقها، في حين ينبغي للجمعية العامة أن تضع التوجه العام للسياسات.

وعلينا أن نستمع بعناية إلى الأصوات التي تطالب باتباع أنماط استهلاكية وإنتاجية أكثر استدامة بوصفها دعائم لنموذج اقتصادي جديد. ويجب علينا أن نتخذ الخطوات الأولية الصعبة كي نتمكن، في المدى البعيد، من بث حياة جديدة في التعددية والانتقال إلى نموذج اقتصادي جديد للقرن الحادي والعشرين.

ولكي نقوم بذلك، لا بد من أن نستخدم كل عملية وآلية متوفرة لنا لمعالجة الأزمة الغذائية. ويشمل ذلك التمويل من أجل التنمية، وتغير المناخ، والاجتماعات القادمة بشأن

الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة الشامل. وعلينا أيضا أن نعالج بصورة منتظمة المسائل الهيكلية في الأجل الطويل لتوفير الأمن الاقتصادي للجميع.

وهناك خطوة ملحة وواجبة على الصعيد العالمي، وهي التوصل إلى اتفاق لترشيد السياسات الزراعية بضمان خاتمة سريعة وناجحة لجولة الدوحة التجارية. فما دامت الزراعة تواجه المزيد من التشوهات والانحرافات في سياسات الأسواق أكثر من أي قطاع آخر، لا يمكننا التعويل على الأمن الغذائي العالمي المستدام. وتذهب التقديرات إلى أن تخفيض الإعانات وإزالة الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى من شأنه حفز الإنتاج الغذائي ورسم خارطة طريق للتنمية لـ ١٨٠ مليون من صغار المزارعين في أفريقيا.

ولذلك توفر الأزمة الغذائية فرصة يستفيد منها المجتمع الدولي للاتفاق بشكل جماعي على سياسات تعزز الكفاءة التجارية وتزيد أيضا الإنتاج الزراعي وتقلل ضعف أفقر الناس في العالم أمام المخاطر. وتتيح كذلك أسعار النفط المرتفعة في سياق ارتفاع حرارة المناخ فرصة للتقليل من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، وذلك باستعمال طاقة نظيفة جديدة ومستدامة، مثل الطاقة الهوائية والشمسية – والطاقة النووية، لم لا؟

وأهم ما في الأمر، أن نتحلى بالشجاعة في مناقشة هذه المسائل بصورة جدية وأن نتخذ قرارات بشأنها. ولذلك أؤيد مطالبة العديد من الدول الأعضاء بأن يكون الأمن الغذائي والتنمية إحدى الأولويات الرئيسية للدورة الثالثة والستين. لكن نظرا لإلحاح معالجة أزمتي الغذاء والطاقة، ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ قرارا من أجل العمل العالمي العاجل والمتضافر في هذه الدورة. فإذا لم نقم بصورة جماعية بتطوير حل مشترك لمعالجة أزمتي الغذاء والطاقة، فإن جميع جهودنا للتصدي لتغير المناخ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ستُضار بصورة خطيرة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أزمتي الغذاء والطاقة العالميتين. وكما تتذكرون من إحاطاتي الإعلامية السابقة، لقد أنشأتُ، بناء على طلب من مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، فرقة عمل رفيعة المستوى بشأن أزمة الغذاء العالمية لجمع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، للاستجابة للأزمة بطريقة متسقة ومنسقة.

وحتى قبل أن أخذت الأسعار في الارتفاع بشكل هائل، كان يموت حوالي ١٠ ٠٠٠ طفل كل يوم لأسباب تتعلق بسوء التغذية. وكان ٨٠٠ مليون نسمة على الأقل ينامون كل ليلة وهم جياع. وهذه إهانة أخلاقية.

وفي الوقت نفسه، إن آثار تغير المناخ – مثل زيادة التعرض للجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وعدم انتظام سقوط الأمطار والظواهر الجوية المتطرفة – تهدد النظم المائية والزراعية، ويمكن أن تحكم على المزيد من الملايين بمواجهة سوء التغذية ونقص المياه. والآن، بارتفاع أسعار الطاقة بشكل حاد وازدياد أسعار الغذاء بأكثر من ٥٠ في المائة في السنة الماضية وحدها، سوف تسوء المشكلة قطعا، وقد تدفع ١٠٠ مليون شخص إضافيين إلى الجوع والفقر.

وهذا الخطر المزدوج المتمثل في أسعار الغذاء والطاقة المرتفعة يهدد بتقويض الكثير من التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما قلت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في هوكايدو، إن التحديات الخطيرة التي تواجه

إنسانيتنا المشتركة، وفي الحقيقة، نمط حياتنا – تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومعالجة تغير المناخ، والاستجابة لأزمتي الغذاء والطاقة لعالميتين – تحديات مرتبطة بعضها ببعض وذات طابع عالمي. ولذلك تتطلب استجابة عالمية عن طريق شراكات عالمية. ولا يمكننا أن نفشل أو نخيب آمال تلك العشرات من ملايين المستضعفين. فالأزمة ليست مسألة قصيرة الأجل؛ إنها تتطلب اهتماما مستداما من الحكومات والمانحين والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لسنوات قادمة.

وقد أخذ المجتمع الدولي يتحرك أصلا في ذلك الاتجاه. ففي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، أعلن قادة أغنى دول العالم عن التزامات هامة لمواجهة التحدي الثلاثي المتمثل في تغير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية وأزمتي الغذاء والطاقة. وفي أوائل تموز/يوليه، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إعلانه الوزاري، بخطورة أزمة الغذاء العالمية وتعقيداتها، وأكد مجددا على أن آثارها تتطلب استجابة شاملة ومنسقة من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. ويجري الآن اتخاذ هذه الإجراءات.

إن وكالات الأمم المتحدة وشركاءها يحولون الموارد ويجمعون أموالا جديدة لضمان وصول المساعدات الغذائية والرعاية في مجال التغذية إلى أشد المحتاجين. ونحن نزود صغار المزارعين في البلدان النامية بالبذور والأسمدة وغيرها من المدخلات لإنتاج المزيد من المحاصيل. تلك هي البداية، ولكن مع تلك الملايين الكثيرة من البشر المعرضين للخطر جراء هذه الأزمة يجب علينا جميعا، بما في ذلك الدول الأعضاء، أن نفعل المزيد وعلى الفور. يجب أن نضاعف هذه الجهود وأن نعجلها وأن نستمر فيها خلال فترة الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة.

وأود أن أثني على الاقتراح المقدم اليوم من المفوضية الأوروبية لإنشاء مرفق خاص، بقيمة أكثر من ١,٥ بليون دولار، والذي من شأنه أن يتيح استجابة سريعة لأزمة الغذاء. ومن الأهمية البالغة أن تكون هذه الأموال إضافة إلى أموال التنمية الموجودة حاليا وأن يتم تقديمها إلى البلدان النامية الأشد احتياجا. وستُصرف هذه الأموال بالتنسيق مع فرقة عمل الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

ولتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالحد من الفقر والجوع، نحتاج إلى شراكة عالمية من أجل الغذاء. ويجب أن تكون الحكومات محور هذه الشراكة، ولكن يجب أن نعمل جميعا معا – نحن الدول الأعضاء والجهات المانحة وهيئات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والأوساط العلمية والأكاديمية، ومؤسسات الأعمال، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وأعتقد أنه ينبغي لهذه الشراكة العالمية أن تسترشد في أعمالها بإطار العمل الشامل المعروض علينا اليوم. وقد وضعت هذا الإطار فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة لي وهو يمثل التوجيه الموحد والمتفق عليه لجميع الوكالات والمنظمات المشاركة في الفرقة.

ومن المهم بدايةً أن نفهم ما يمثله هذا الإطار وما لا يمثله. فهو ليس خطة صالحة للجميع من أجل التصدي الناجع في كل الحالات، وإنما هو قائمة من الإجراءات التي يجب تصميمها حسب السياقات والاحتياجات المحددة لكل بلد ويجب أن يفيد استراتيجيات الأمن الغذائي للحكومات الوطنية. وهذا الإطار ليس وسيلة لجمع الأموال ولا يقدم حسابات مفصلة للتكاليف. وإنما هو يهدف إلى تحفيز العمل على المستوى القطري من خلال تزويد الحكومات والشركاء الرئيسيين بالعناصر الرئيسية لصياغة الاستجابات. وهو إطار يقر بضرورة أن تراعى في

أي استجابة الظروف الخاصة لبلدان أو مناطق بعينها. وفي حين أن كثيرا من الإجراءات قد تحتاج إلى مساعدة خارجية، فإن السياسات والإجراءات المقترحة لهذا الإطار يُقصد بها قبل كل شيء بناء القدرات الذاتية للبلدان وقدرتها على مواجهة الصدمات في المستقبل.

والخطوات المقبلة التي يجب أن نتخذها واضحة. يجب أولا وبشكل فوري أن نتأكد من عدم ترك الفئات الضعيفة من السكان دون مساعدة عاجلة في الحالات الطارئة. وينبغي أن نفعل ذلك من خلال زيادة حجم المساعدات الغذائية والتغذية والتدخلات الأخرى وزيادة الدعم المالي الذي يمكن التنبؤ به لتوفير المعونة الغذائية، والحد من القيود المفروضة على مساهمات الجهات المانحة؛ وإعفاء مشتريات الإغاثة الإنسانية والغذائية من قيود التصدير والضرائب الإضافية على الصادرات. وقد يتعين علينا أيضا إنشاء نظام احتياطي عالمي للأغذية من أجل الأغراض الإنسانية.

ثانيا، يجب أن نعمل فورا على زيادة الإنتاج الزراعي هذا العام. وينبغي أن نفعل ذلك على وجه السرعة عن طريق توفير البذور والأسمدة اللازمة للدورات الزراعية المقبلة، لا سيما لصغار المزارعين في العالم. ولقد حان الوقت لعكس مسار الاتجاه التراجعي المأساوي والمؤسف لنصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية. لقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية من ١٨ في المائة قبل ٢٠ عاما إلى حوالي ٣ في المائة فحسب في اليوم. وقد دعوت زعماء مجموعة الثمانية والجهات المانحة الدولية على زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة من ٣ في المائة إلى ١٠ في المائة على الأقل.

ثالثا، يجب علينا تحسين التجارة العادلة والتدفق الحر بين الأسواق عن طريق خفض الإعانات الزراعية في بلدان مجموعة الثمانية. إن ارتفاع أسعار السلع الزراعية في البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تفتقر إلى الأمن الغذائي يتيح الفرصة لإعادة توجيه المدخرات إلى الاستثمار الزراعي.

رابعا، يجب علينا زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية زيادة كبيرة حتى نجعلهما قطاعا مجديا في الاقتصاد. وينبغي أن نفعل ذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام على الزراعة والبنية التحتية الريفية.

خامسا، يجب علينا أن نعزز الأسواق العالمية للسلع الغذائية من أجل تلبية احتياجات جميع البلدان والشعوب، لا سيما الفقراء، بما في ذلك تعزيزها من خلال الحد من القيود على الصادرات والرسوم على السلع الغذائية إلى أدنى درجة بغية المساعدة على تحقيق الاستقرار في أسعار المواد الغذائية. وإنني أدعو مرة أخرى إلى سرعة الانتهاء من جولة الدوحة الإنمائية المقبلة لمنظمة التجارة العالمية.

سادسا، يجب على الدول الأعضاء أن تعيد تقييم الإعانات وإجراءات الحماية الجمركية لإنتاج الوقود الحيوي. صحيح أنه سيتعين بقاء الوقود الحيوي جزءا من المعادلة في كفاحنا ضد تغير المناخ، ولكن يجب علينا أيضا أن نتوصل إلى توافق دولي في الآراء وإلى مبادئ توجيهية سياسية متفق عليها بشأن سبل تحقيق التوازن بين إنتاج الوقود الحيوي وأولويات الإنتاج الغذائي، وضمان التكاملية بينهما.

وكما ذُكر آنفا، سوف تتطلب الآثار المالية المتعلقة بهذه الأزمة التزامات سياسية ومالية كبيرة – من الحكومات الوطنية والجهات المانحة بالدرجة الأولى، وكذلك من القطاع الخاص والمجتمع المدني والنظام الدولي. ومن أجل تحقيق أهداف إطار العمل الشامل، تشير التقديرات إلى أننا قد نحتاج إلى ما بين ٢٥ و ٤٠ بليون دولار سنويا.

وأيا كانت المبالغ بالتحديد، فهذا هو بالتقريب حجم المبالغ المطلوبة.

علينا أن نعكس مسار سنوات من تدني الاستثمارات في الزراعة وأن نغير السياسات التي ضاعفت حجم التحديات. وإنني أحث أعضاء الجمعية إلى أن يزيدوا على الفور وبشكل كبير الإنفاق العام على الاستجابة الفعالة لتلبية الاحتياجات الملحة للجياع في العالم.

هناك وعود حان الوقت للوفاء بها – معا. والتقاعس ستكون تكلفته باهظة إلى حد غير مقبول. فهناك أكثر من ١٠٠ مليون نسمة يمكن أن يتزلقوا إلى هوة الجوع. ومن الممكن أن يتزايد انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في أشد البلدان تضررا، وهو ما سيزيد ليس التكاليف البشرية الجسيمة فحسب بل والنفقات الحتمية لمعالجة الصراعات. وسوف تتزايد الهجرة بشكل أكبر. وسيتفاقم التضخم العالمي؛ ويمكن أن يُصاب النمو الاقتصادي بالركود. وستضيع فرص التجارة بين المناطق. وستُهدر بعض المكاسب الهامة المحرزة على الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والأسوأ من ذلك أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيرتفع الطلب العالمي على الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة، وبحلول عام ٢٠٥٠، سيزداد عدد سكان العالم بمقدار الثلث. وإذا لم نبحث الآن عن حلول دائمة، سيلقى المزيد من الأطفال حتفهم كل يوم، وسيبيت عدد أكبر من الأسر وهي جائعة. والأخطار التي ستُورث للجيل القادم ستكون أكبر.

إن معالجة الأزمة العالمية للغذاء والوقود على وجه السرعة وبشكل مسؤول، وبما يلزم من شعور بالإلحاح والالتزام الدائم، ستكون إحدى تحديات هذا الجيل التي ستؤثر على مستقبلنا الجماعي. دعونا جميعا نرتقي إلى مستوى تلك المسؤولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد انخيل إدموندو أوريانا ميركادو، وزير الخارجية في هندوراس.

السيد أوريانا ميركادو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، وعلى الأمين العام للعمل الممتاز الذي تقومان به في منصبيكما. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة هذه الجمعية نيابة عن بلدان نظام أمريكا الوسطى لتحقيق التكامل.

إنني هنا لأناشد ضمير العالم بشأن الأثر السلبي لارتفاع أسعار الوقود، والذي يحرم عدة ملايين من البشر في منطقتنا من الحصول على معظم المنتجات الأساسية للاستهلاك البشري. إننا ضحايا التفاوتات في الأسواق الدولية، وهذه الأزمة العالمية تجبر أشد فئات السكان ضعفا في بلادنا على النضال من أجل مجرد البقاء والكفاح كل يوم من أجل إيجاد ما يكفي من الغذاء.

في بياني الأخير أمام الدورة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصفتي رئيس منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، دعوت، تنفيذا للولاية المنوطة بالمنظومة وبالاشتراك مع جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة على أساس عاجل من أجل التوصل إلى حلول لتلك المشاكل.

إن أسعار الغذاء الباهظة قد حولت الآن المواد الغذائية الأساسية إلى ترف وسلع يصعب الحصول عليها، ويُستخدم البعض منها في إنتاج الوقود الأحيائي، مما يزيد من احتمال حدوث أزمة لا يمكن التنبؤ بحجمها أو بالآثار المترتبة عليها.

وتتطلب تلك الأزمة التصدي الفوري لها. ولا يمكن أن نترك احتياجات أفقر الناس في مجتمعاتنا تذهب طي

النسيان أو عدم المبالاة. لذلك، من الضروري أن تضطلع الجمعية العامة بدور أكثر دينامية وفعالية في صياغة استراتيجيات قصيرة الأجل وطويلة الأجل توفر حلولا مستدامة.

ونعرب عن تقديرنا الكبير لمبادرة الأمين العام بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى التي قدمت مقترحات للعمل من أجل مكافحة أزمة الغذاء العالمية. كما نحيي التقدم المحرز في مختلف المنتديات التي تعالج اليوم المشاكل المرتبطة بالأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، والطاقة الأحيائية.

وعلاوة على ذلك، تواصل بلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، بالرغم من مواردنا المحدودة، السعي لمكافحة الجوع والفقر. ونتبادل الخبرات التي تمكننا من وضع وتنفيذ سياسة إقليمية في القطاعات الاجتماعية والبيئية وقطاع الطاقة، التي تتعرض لخطر شديد جراء الأزمة العالمية الحالية.

وفي الوقت ذاته، هذه فرصة كبيرة لإعادة تأكيد محتوى البيان الصادر عن مؤتمر القمة المعقود في ٧ أيار/مايو في مناغوا، نيكاراغوا، الذي تناول مسألتي السيادة والأمن الغذائي، واتخذ نهجا شاملا من شأنه تمكيننا من حماية بيئتنا والمحافظة، في الوقت نفسه، على تقاليد الإنتاج والاستهلاك الأصيلة لسكاننا.

ولا يمكن أن نتجاهل أن سلوك المضاربة في سوق الأوراق المالية يتجه بالعالم بأكمله نحو كارثة، ويجرد ملايين الناس حول العالم من كرامتهم. وينبغي أن نشير إلى البيان الأخير لمجموعة الثمانية الذي يفيد بأن الأسعار القياسية التي سجَّلها النفط والغذاء تشكّل تحديا خطيرا لاستقرار النمو العالمي. وفي الوقت ذاته، دعت المجموعة البلدان التي لديها مخزونات من الأغذية إلى الإفراج عنها للبلدان التي في أشد الحاجة إليها.

وقد استطعنا، في أمريكا الوسطى، إلى جانب المناطق والبلدان الأخرى، أن نعمل معا للاتفاق على السياسات التي تعالج مشاكل تغّير المناخ والأمن الغذائي. وفي الوقت ذاته، ندرك تماما أننا نحتاج إلى دعم البلدان الأخرى أو مجموعات البلدان التي تحظى بموارد أكثر منا. وحينما نقول إننا نحتاج إلى الدعم من الآخرين، فإننا نشير إلى الحالات المحددة التي يمكن أن تشكَّل، في الرؤية المثلى لعالم نزيه ومنصف، أهدافا يسهل تحقيقها.

وعلى سبيل المثال، أشير إلى إنه إذا لم تكن هناك حواجز تجارية، يمكن لإنتاجنا القابل للتصدير أن يصل إلى الأسواق وهو أكبر قدرة تنافسية، وأن يعود بمزيد من الدخل لقطاعنا الإنتاجي؛ وإذا لم تشوّه إعانات الإنتاج بشكل متزايد التجارة الزراعية، يُمكن تعزيز اقتصاداتنا، التي يسندها قطاع السلع الأساسية، ويمكن أن تتمتع بمزيد من الفرص في إيجاد الوظائف؛ وإذا لم يُنظر إلى الهجرة باعتبارها جريمة، وإذا لم يعامل المهاجرون وكأنهم مجرمون دوليون بدلا من معاملتهم كبشر، فإنه من الأرجح أن يمكّن تحقيق التقدم والوفاق بين الدول من سد الفجوة بين أغنى البلدان وأفقرها.

وقد تكون تلك الأمثلة جزءاً من المطامح التي لا يمكن تحقيقها، ولكن منطقتنا لن تتخلى أبدا عن أحلامها بالعيش في عالم منصف تتاح فيه الفرص لكل الناس، ويشكّل فيه التضامن القاعدة الأساسية التي تحكم العلاقات فيما بين جميع أعضاء المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد كارلوس موراليس ترونكوسو، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الدومينيكية.

السيد موراليس ترونكوسو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمين العام، بان كي – مون، على قيادته لهذه المنظمة

في مساعيها لتقييم الأزمة التي سبَّبها الارتفاع الذي لا يمكن كبحه في أسعار النفط، ولصياغة خطة عمل لمعالجة الآثار المترتبة عليه.

إن جميع المشاكل العالمية ينتهي بها المطاف إلى هنا، والأزمة التي سبَّبها ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية الأساسية من أسوأ الأزمات التي واجهت شعوبنا في الثمانين عاما الماضية. ومن ثم، فإن هذا هو المنتدى المناسب لمعالجة الأزمة والبحث عن حل لها.

لقد ظلت تنمية جميع الاقتصادات تعتمد على الوفود الأحفوري، وقد أصبح التشوه في سوق تتغير فيها الأسعار كل يوم يشكّل تهديدا كبيرا للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي. ولأن إحدى النتائج الأساسية لأزمة الوقود حدوث نقص في المواد الغذائية الأساسية، فإن هذا الأمر يضاعف على نحو مُفجع من ذلك التحدي.

ويتعرض بصورة فجائية عدد ضخم من الناس، الذين لا يزالون على قيد الحياة بفضل المساعدات الطارئة التي يقدمها لهم برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، لاحتمال مروع يتمثل في الموت جوعا. إن عددا من الناس أكبر من أي وقت مضى في بلداننا قد بدءوا يهيئون أنفسهم لمواجهة وضع قد يعوزهم فيه الغذاء.

ويكشف نطاق أزمة الغذاء العالمية، كما يرد في التقرير الأخير لفرقة العمل الرفيعة المستوى التي يترأسها الأمين العام، بان كي - مون، عن الطابع المأساوي للصعوبات التي تكتنف ذلك. ويشكّل حجم الأزمة بالفعل حالة من حالات الطوارئ العالمية، بوجود ٨٥٤ مليون فرد يعانون من سوء التغذية و ١٠٠ مليون آخرين قد يقعون في براثن الفقر والجوع.

وتشكّل الاقتصادات المشلولة، وبلايين البشر الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي، والتوترات السياسية والاجتماعية، مزيجاً متفجراً يهدد بلداننا والعالم بأسره. ويؤثر الوضع بشكل جماعي على معظم البلدان والأمم.

ولا يمكن حل هذه الصعوبات بصورة دائمة عن طريق التدابير المحلية وحدها. وأسبابها تخرج عن نطاق سيطرتنا، وبعضها مرتبط بعمليات المضاربة التي لا يمكن لحكوماتنا تنظيمها.

وهكذا تدعو الحالة إلى إيجاد حل جماعي وإلى قدر متساو من التعاون والتضامن الدوليين بما يتفق، على أقل تقدير، مع حجم هذه المشاكل. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ظاهرة العولمة المتنامية قد جعلتنا أكثر ترابطا، فلن يطول بنا الأمد حتى نشهد حالة نتعرض فيها جميعا، على نحو أو آخر، للأذى. فالبعض سيفتقر إلى المال، والبعض سينقصه الغذاء، وآخرون سيعانون عجزا في النفط. وقد تنهار بعض الاقتصادات؛ وقد تتضاعف حدة حالات التوتر السياسي. وسيصبح من المستحيل وقف الهجرة غير القانونية. وسيتعرض الحكم الديمقراطي للخطر أو يختفي من الوجود. وقد يصبح العالم غير قابل للعيش فيه.

ولسنا هنا بصدد محاولة كسب الوقت، أو الانغماس في ترف إلقاء اللوم على الآخرين الذي لا جدوى منه، أو سد آذاننا أو إغلاق أعيننا، فنحن في مواجهة حالة طوارئ حقيقية. وينتمي بلدنا، الجمهورية الدومينيكية، لمجموعة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعدّ من صافي مستوردي النفط، يبلغ دخل الفرد السنوي فيها ٦ ٠٠٠ دولار أو أقل، وتمثل الزيادات في سعر الخام بالفعل عبئا ماليا ساحقا بالنسبة لها.

وقد قال رئيسنا الدكتور ليونيل فرناندس رينا في تقييمه للأثر الاقتصادي للزيادات في سعر النفط على مدى العام الماضي على تلك الاقتصادات إن تلك الزيادات تمثل نحو ٤٢ بليون دولار خلال العام الماضي وحده. وعليه فقد

اقترح المساهمة بمبلغ مماثل، وهو يشكل نسبة ضئيلة جدا من الدخل الإضافي الذي تلقته البلدان المصدرة للبترول في نفس الفترة المذكورة، في إنشاء صندوق عالمي للتضامن النفطي، يمكن أن تتولى إدارته وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

واتخذت جمهورية فنزويلا البوليفارية خطوة رائدة منذ ثلاث سنوات حين وقعت على اتفاق البترول الكاريبي السخي، الذي أوجد آلية لتوفير الحماية المالية لمجموعة من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي من الأثر السلبي الذي يحدثه ارتفاع سعر النفط على اقتصاداتها. وفي ذلك نموذج رائع وينبغي أن يُحتذى.

وهنا نود أن نعيد الإشارة إلى الاقتراح الذي يطرحه الرئيس الدومينيكي، الرئيس فرنانديس، ومؤداه أن الدول التي يبلغ دخل الفرد السنوي فيها ٦ ٠٠٠ دولار أو أقل تمثل كتلة واحدة، وينبغي لها أن تتقدم إلى الدول المصدرة للنفط بالتماس للتضامن. وفي حالة إعادة المبلغ الذي استُخلص من اقتصاداتنا خلال العام الماضي لمجرد سداد قيمة القفزات في سعر النفط خلال تلك الفترة، وقدره ٤٢ بليون دولار، على هيئة مساهمات تساهلية وقروض ميسرة يمكن سدادها على مدى طويل واستثمار مباشر، فسيعود النمو والاستقرار. ويمكن استثمار معظم تلك الموارد في تقديم حوافز لإنتاج الأغذية، وتطوير مخزونات من البذور المحسنة تكون أكثر إنتاجية ومقاومة للضوء، وتنويع مصادر الطاقة المتاحة، وفوق كل شيء في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة.

إن النضال الذي ندعو إليه اليوم ليس نضالا من أجل السلطة أو السيطرة، بل هو نضال من أجل العدالة وحقوق شعوبنا في حياة كريمة يظلها السلام والحرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لماريسول أرغويتا دي باریاس، وزيرة خارجية السلفادور.

السيدة أرغويتا دي باریاس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي يا سيدي بأن أثني عليكم لعقدكم هذه الجلسة للجمعية العامة من أجل مناقشة مسألة ذات أهمية كبرى لبلادنا. ويتجاوب وفدي مع الآراء والأفكار التي طرحها الزملاء من جمهورية هندوراس باسم منظومة التكامل في أمريكا الوسطى، والبيان الذي سيدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

منذ أيام قليلة أشار الأمين العام في خطابه أمام مؤتمر قمة مجموعة البلدان الـ ٨ في اليابان إلى أن العالم يواجه ثلاث أزمات متزامنة: أزمة في الغذاء وأزمة في المناخ وأزمة في التنمية. وأضاف أن تلك الأزمات مترابطة ترابطا وثيقا وأنه يلزم التصدي لها على نحو شامل.

وترى السلفادور أن أسعار النفط الباهظة والآخذة في الارتفاع تلعب دورا كبيرا في حالة أزمتي الغذاء والتنمية. وقد دعا رئيس جمهورية السلفادور بقوة في بياناته السابقة أمام الجمعية العامة إلى توجيه الاهتمام للعواقب الاقتصادية والاجتماعية السلبية الكامنة في الزيادات المستمرة التي نشهدها الآن في سعر أنواع الوقود الهيدروكربوني، والتي يمكن أن تهدد بالخطر القدرة على الحكم ذاته في بلداننا.

ذلك أن الارتفاع في أسعار النفط يولد اختلالات في الاقتصاد الكلي والجزئي، ويؤثر تأثيرا جذريا على الإنتاجية والتجارة في جميع المجالات، ولا سيما في القطاع الزراعي، وبصفة خاصة في أشد البلدان النامية ضعفا. ومما يساعد على تفاقم عوامل الأزمة المذكورة الأثر السلبي لتغير المناخ وضرورة مناقشة قضايا التنوع البيولوجي، بما في ذلك ضرورة التماس مصادر للطاقة البديلة الملائمة للبيئة.

وفي هذا الصدد، نثق بأن العمليات التفاوضية التي بدأت في بالي سوف تختتم بنجاح في كوبنهاغن في ٢٠٠٩.

وينبغي أن ترمي جهودنا الرئيسية إلى التوصل لاتفاق عالمي على مزيد من خفض انبعاثات غازات الدفيئة، إلى جانب إبرام اتفاقات هامة بشأن التخفيف من حدتها والتكيف ونقل التكنولوجيا والتمويل للبلدان النامية.

إن الحالة القائمة تضطرنا إلى البحث عن استجابة عالمية منسقة في منتديات متعددة الأطراف. ولهذا السبب نرحب بالإطار الشامل للعمل، الذي عرضه الأمين العام في بيانه صباح اليوم، الذي سيكون بمثابة استجابة متكاملة ومتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة. ونرى أن خارطة الطريق التي رسمها ستساعد على إكمال الجهود الوطنية التي تتوخى معالجة تلك المشاكل التي تخل بتأثيرها المتصاعد على نحو خطير بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة القضاء على الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية عند الأطفال وتعزيز الإدارة.

وفي هذا السياق، نرجو من البلدان المنتجة للنفط، ولكن على جناح السرعة، أن تنتهج سياسات قوية وقابلة للتبوء وتتماشى مع الحقائق الراهنة وذلك لتفادي تعميق الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، نحضها أيضا على أن تدرج في صكوك التعاون ليس فقط الترتيبات المالية المؤاتية بل أن تضمن تلك الصكوك أيضا أسعارا تفضيلية للبلدان النامية. وكذلك ندعو الأسواق المرتبطة بالنفط والطعام إلى العمل بحس من المسؤولية لإنهاء ممارسات المضاربة في الاستثمارات في الوقود والحبوب الأساسية في أسواق المعاملات الآجلة.

وعلاوة على ذلك، لا بد من اتخاذ تدابير جذرية فيما يتعلق بتقديم الإعانات في البلدان النامية. وهذا من شأنه أن يشجع ويعيد تنشيط المنتجات الزراعية في البلدان النامية التي يولد لديها استيراد البلدان المتقدمة النمو لهذه المنتجات أثارا إيجابية. وذلك سوف يساعد في نفس الوقت على كسر طوق الجمود في المفاوضات التجارية الحالية في إطار منظمة التجارة العالمية وتعزيز إمكانيات النجاح في جولة الدوحة الإنمائية.

أود أن أذكر هنا أننا في السلفادور نبذل جهدا كبيرا لحماية المجموعات الضعيفة، وخاصة الأطفال وأشد الأسر فقرا في المناطق الريفية عن طريق البرامج الاجتماعية الرامية إلى تخفيض حدة الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية عند الأطفال ولتحقيق الأهداف الأخرى الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل الحكومة أيضا مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للتصدي لمختلف التحديات الناشئة عن الأزمة العالمية للغذاء والطاقة. وفي ذلك الصدد سوف يقدم للأمة بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه تقرير اللجنة المتعددة القطاعات التي أنشأها رئيس الجمهورية.

ومهما يكن عليه الأمر، فإننا ندرك بأن الجهود الوطنية غير كافية. لذلك في المجال الإقليمي نخطط أيضا لمبادرات مشتركة ونشجع عليها مثل خطة العمل لمجلس أمريكيا الوسطى للمواشي، وزيادة إنتاج الحبوب الأساسية وضمان إمداد الحبوب المحضرة في المنطقة.

أما على الصعيد المتعدد الأطراف فإن التعاون الدولي يلعب دورا حاسما في تكملة الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.ونعتقد أن هذا التعاون ينبغي أن يقترن بوسائل الدعم الأخرى اللازمة للتنمية، بما فيها شطب الديون للنهوض بالاستثمار في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية.

إن التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب ينبغي تعزيزه وتكثيفه بغية إيجاد بدائل بالاقتران مع الجهود والإرادة السياسة التي تمكننا من الوفاء بأشد الاحتياجات العاجلة لشعوبنا. وفي ذلك السياق نشكر الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية على الالتزامات التي قطعتها في اجتماعها الذي انعقد مؤخرا في اليابان. ونؤيد أيضا المبادرة الرامية إلى

إنشاء شراكة زراعية وغذائية عالمية. وأخيرا تعتقد السلفادور أن لدينا الوقت للاستجابة الشاملة. إن التحدي المتمثل في ضمان توفر المواد الغذائية والطاقة والأمن البيئي فرصة لتوحيد عزيمتنا وجهودنا ومواردنا ومبادرتنا للوفاء بمسؤوليتنا الدولية التاريخية للتغلب على هذه التحديات من أجل رفاه شعوبنا.

السيد بليك (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني الإدلاء بهذا البيان باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن أزمة الغذاء والطاقة العالميتين.

وتود المجموعة أن تثني عليكم يا سيادة الرئيس على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه الجلسة. ونشكركم على دعوة الأمين العام لتقديم إحاطة الجمعية العامة عن النسخة المنقحة من إطار العمل الشامل الذي طوره فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الغذاء العالمية. ومجموعة السبعة والسبعين والصين تود أن تسجل في محضر الجلسة، أنه بينما يتعين علينا أن نمر في أزمة، يجب توفير الفرص للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحصل باستمرار على آخر المعلومات وأن تظل منخرطة في العملية. وفي التحليل النهائي فإن أي توصية تهدف إلى معالجة أزمة الغذاء العالمية بطريقة مجدية يجب أن تتقبلها الحكومات الوطنية وتنفذها فرادى أو مجموعات وأن ينفذها أيضا السكان المحليون.

ويسر الفريق أن يشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الوثيقة وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها في وقت سابق عن أزمة الغذاء العالمي ومبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالاستجابة.

وحيث أن الوقت المخصص للإدلاء بهذا البيان محدود وأن إطار العمل الشامل يستهدف اتخاذ إجراء مبكر في ضوء الارتفاع الشديد لأسعار المواد الغذائية، وتوفرها المحدود في بعض الحالات على مر السنة الماضية – فضلا عن الأزمة الهيكلية العميقة القائمة منذ وقت طويل في القطاع الزراعي وقطاع المواد الغذائية في البلدان النامية خلال فترة الـ ٢٠-٢٥ سنة الماضية – قررت مجموعة السبعة والسبعين والصين أن تركز في هذا البيان على إطار العمل.

ومجموعة السبعة والسبعين والصين مدركة تماما لحقيقة أنه لم يتبق لديها سوى قليل جدا من الوقت لدراسة وثيقة معقدة تتطرق إلى مجموعة من أعقد المسائل تستهدف توجيه العمل في عدد كبير من الدول على مستويات مختلفة من التنمية ومواصفات مختلفة في قطاعي الزراعة والمواد الغذائية لديها، علاوة على ذلك لم تتح الفرصة للوفود لتتشاور مع عواصمها بشأن إطار العمل المقترح. لذلك تحتفظ المجموعة بحق العودة إلى إطار العمل هذا مع المزيد من الملاحظات المفصلة، إما خطياً أو شفويا، إذا ما أتيحت الفرصة في وقت مبكر للقيام بذلك.

ويسر مجموعة السبعة والسبعين و الصين أن تلاحظ أن هناك اعترافا، في جملة أمور، بالمسائل التالية.

أولاً، قبل المرحلة الحديثة من تصعيد الأزمة الغذائية العالمية، تعرض نحو ٨٥٤ مليون نسمة لسوء التغذية، وهم بصورة رئيسية من البلدان النامية، ويعاني ٤,٨ بليون من البشر من الجوع اليوم. فهم يعيشون أزمة غذاء في عالم من الوفرة.

ثانياً، أن عدم توفر الزخم والاستثمار ومرافق التسويق منع العديد من الفلاحين الفقراء الذين يعملون على نطاق صغير من الاستفادة من الأسعار العالية، بل في الواقع يخضعون لمنافسة عالمية في أسواقهم المحلية.

ثالثا، أن زيادة الإنتاجية يجب أن يصاحبها استثمار في السوق المحلية والإقليمية وفي التنمية والتكيف ونضيف إلى ذلك القضاء على ممارسات تشويه التجارة العالمية.

وأخيرا، هناك حاجة إلى توجيه اهتمام عاجل ومتزامن لتلبية الاحتياجات الغذائية المباشرة لفئات السكان الضعيفة لبناء القدرة على مواجهة الصدمات والإسهام في أمن الغذاء والتغذية على مستوى العالم.

وقد استوقفت مجموعة الـ ٧٧ والصين حقيقة أنه بينما تعترف الوثيقة الإطارية، عن حق، بأن الآثار المالية للأزمة ستكون شديدة، فإن فرقة العمل الرفيعة المستوى تعترف ببساطة في الفقرة ١٣ من الموجز التنفيذي لإطار العمل الشامل باعتزام البلدان المتقدمة النمو أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وتحث البلدان المانحة على مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية من المساعدات الغذائية. وهذه بمثابة دعوة إلى إعادة تخصيص المساعدة الإنمائية المتاحة. وفي الوقت نفسه، فإن فرقة العمل الرفيعة المستوى، وفي الفقرة ذاتها ''تهيب بالبلدان النامية أن تخصص موارد إضافية في الميزانية لنظم الحماية الاجتماعية وأن تزيد حصة الزراعة في إنفاقها العام''، وهذا في الوقت الذي تواجه الميزانيات الوطنية للبلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية والطاقة صعوبات شديدة.

كما أن فرقة العمل الرفيعة المستوى تجنبت إعداد بيان مفصل لتكاليف الآثار المالية على أساس أن إطار العمل الشامل ''ليس وثيقة تمويل أو برنامج استثمار'' (الموجز التنفيذي، الفقرة ١١). وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن إطار العمل الشامل ينبغي أن يكون وثيقة حية وينبغي توسيعه مع الوقت بحيث يتضمن إجراءات تجعله أكثر استجابة للاحتياجات العملية للبلدان النامية. وهذا الأمر سيكون ممكنا إلى حد كبير لأن فرقة العمل ستظل موجودة لبعض الوقت. كما يجب أن تولي فرقة العمل أولوية لمصالح المجموعات الأفقر والأكثر احتياجا. ولذا، ينبغي لهذا الإطار أن يكون محليا أكثر في نطاقه وأكثر استدامة في النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

كما استوقفت مجموعة الـ ٧٧ والصين حقيقة أنه بالرغم من أهمية التكنولوجيا والبحث والتطوير لزيادة الإنتاج الغذائي الزراعي والإنتاجية في حالة ارتفاع أسعار الطاقة، وتغير المناخ، وضرورة تقليص الآثار السلبية على البيئة إلى أدنى حد، لم يأت الإطار الشامل على ذكر مسألة الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها. وإضافة إلى ذلك، لم يتضح ما إذا كانت سياسات التجارة والضرائب التي سيجري تكييفها لتحسين الوصول إلى دعم الغذاء والتغذية وتعزيز توفر المواد الغذائية ستتضمن سياسات التجارة الدولية مثل المعونات الحكومية التي تسبب التشوهات التجارية. وكان ينبغي الإشارة بوضوح إلى الإعانات الحكومية والممارسات المشوهة للتجارة في العالم المتقدم النمو بوصفها عائقا رئيسيا للتنمية الزراعية في العالم النامي، ومن ثم فهي تمثل سببا للأزمة الغذائية الحالية.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن إطار العمل الشامل يجب أن يبقى في هذه المرحلة إطارا حيا وعملية حية ليسمح باستيعاب مدخلات حكومية واجتماعية أوسع وليلقى قبولا وموافقة أوسع. وفي هذا الصدد، وإذ نوافق على ضرورة المضي قدما بالعمل، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعتبر أنه يتعين وضع هدف ثالث عاجل ومتزامن. وسيكون ذلك الهدف هو ضمان وتعزيز المشاركة والملكية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وينبغي القيام بأنشطة نحو بلوغ ذلك الهدف، مثل المشاورات مع المجتمع الدولي هنا في الأمم المتحدة، ومع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومات الوطنية، ومع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، وينبغي الاضطلاع بتلك الأنشطة بشكل عاجل ومتزامن مع الإجراءات المتخذة بشأن الهدفين الآخرين. ومن شأن ذلك أن يسمح بالعمل والمشاركة والشفافية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان

المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، والبلدان المنضمان إلى عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والجبل الأسود، بالإضافة إلى أرمينيا ومولدوفا.

منذ ما يزيد على الشهر بقليل، التقى المجتمع الدولي في روما تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للبحث عن حلول للأزمة الغذائية وتحقيق تقدم نحو الأمن الغذائي الدولي. وكانت الرغبة في تطوير إدارة دولية زراعية محسنة للتصدي للأزمة على نحو أفضل في صميم تنظيم المؤتمر واعتماد إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي. وكانت تلك الرغبة أيضا هي الدافع وراء اقتراح الشراكة الدولية الذي قدمته مجموعة الثمانية، الذي تضمن عنصرا سياسيا، لتعزيز التنسيق الدولي بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، وعنصرا علميا، لإنشاء مجموعة علماء دولية مستقلة، وعنصرا ماليا، لزيادة التمويل في مكافحة انعدام الأمن الغذائي.

وفي ضوء هذه الخلفية، نرحب بمبادرة الأمين العام بإنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى برئاسة السيد جون هولمز، التي أوكلت إليها ولاية وضع إطار عمل شامل. وعلى أساس تحليل الميزة النسبية لكل مؤسسة صاحبة مصلحة، فإن إطار العمل هذا يوفر برنامج عمل هام على نحو خاص. كما أنه يقدم تحليلا ذا صلة لأزمة الغذاء الحالية ويعرض سلسلة من الأهداف والإجراءات الطموحة والبناءة. وعلينا الآن أن نحدد معا دور وأداء فرقة العمل الرفيعة المستوى في المستقبل، وأن نضيف إيضاحات فيما يتعلق بإنشاء الشراكة العالمية.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بالحاجة المشار إليها في إطار العمل الشامل إلى نهج منسق على المستويين الوطني والإقليمي فيما بين جميع الشركاء، والذي يتم تنفيذه على أساس احتياجات وأولويات البلدان النامية. وكما جرى التأكيد بحق في إطار العمل الشامل، يجب أن تمتثل تلك الشراكة لمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة الذي سيتم تحديثه في أيلول/سبتمبر في أكرا.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن الاستجابة في حالات الطوارئ إلى الحالات الإنسانية الأكثر إثارة للقلق يجب أيضا أن تندرج في التفكير الإنمائي الطويل الأمد. ويجب ألا يضر تقديم المساعدات الغذائية بالنسيج الاقتصادي المحلي وأن يكون الشراء من المصادر المحلية أو الإقليمية كلما أمكن ذلك، مما يعزز الحد من آثار تقلبات الأسعار الدولية للأغذية. ونتيجة لذلك، يعتزم الاتحاد الأوروبي التشجيع على أن يكون تقديم المعونة الغذائية الموحدة على شكل مساعدة مالية. وفي هذا السياق، يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة مواصلة النظر في تنقيح اتفاقية لندن الخاصة بالمعونة الغذائية. وفضلا عن ذلك، يذكر الاتحاد الأوروبي بالمسؤولية الأساسية للدول التي يجب أن تؤمّن إمكانية الوصول الإنساني إلى المجموعات السكانية الأشد تضررا.

وعلى وجه التحديد، فإن الاتحاد الأوروبي يقدم مساعدة إنسانية ومعونة غذائية كبيرة لعدد كبير من المناطق الأكثر تضررا في العالم، وهو عاقد العزم على العمل لتوفير حلول مستدامة لهذه الأزمة عبر تقديم المعونة في حالات الطوارئ والحماية الاجتماعية، وذلك من خلال إنشاء صندوق لدعم الزراعة في البلدان النامية وزيادة المعونة لدعم الإنتاج الزراعي بغية تخفيف آثار ارتفاع الأسعار.

وإجراءات تخصيص مبلغ إضافي مقداره بليون يورو – ١,٥ بليون دولار – جارية الآن. وكما ذكر الأمين العام، تلك الأموال ستستخدم في الإطار الذي أنشأته الأمم المتحدة للتعاون. وقد خصصت على وجه التحديد لمساعدة المزارعين الصغار.

وفيما يتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية المشتركة، فإن الإصلاحات التي نفذها الاتحاد الأوروبي زادت من التركيز على السوق وقد تم إلغاء كثير من التدابير الإدارية التي تركز على العرض. وتدخل الاتحاد الأوروبي مؤخرا لتخفيض الأسعار في الأسواق العالمية ببيع مخزوناته من مواد الإغاثة وبزراعة الأراضي المُراحة. وإن تلك التدابير بدأت تؤتي أُكلها الآن.

وفي الوقت ذاته، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تهيئة بيئة للتبادل التجاري الدولي تدعم صغار المنتجين في البلدان النامية. والاتحاد ذاته حدد هدف التوصل إلى اتفاق طموح متوازن شامل في جولة الدوحة قادر على إزالة الاختلالات في الأسواق الزراعية العالمية. كما أنه يريد الترويج لإصلاحات فعالة في منظمة الأغذية والزراعة، حيث أنه يعتبر أن محصلة تضافر طاقات الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها ينبغي أن تسمح لها بأن تؤدي دورا جوهريا في توفير المعونة للبلدان في تصديها للأزمة الغذائية.

ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأنه يقف في صدارة المعركة ضد تغير المناخ، الذي تهدد آثاره بزيادة الأزمة الغذائية سوءا في عدد كبير من البلدان المتضررة بصورة متزايدة بالجفاف وشحة المياه، فضلا عن البلدان التي تعاني من فيضانات متكررة.

والاتحاد الأوروبي على وعي شديد بحقيقة أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤثر أيضا تأثيرا مباشرا على السياسات الزراعية برفع أسعار المواد الأولية وتكاليف النقل، مما سيترك أثرا كبيرا على كلفة المعونة الغذائية. وسياسات الوقود الأحيائي العامة قد تضر أيضا بإنتاج وأسعار المنتجات الزراعية لأغراض الغذاء، وسيكون من الضروري كفالة استدامة سياسات الوقود الأحيائي بتحديد معايير استدامة لإنتاج الجيل الأول من أنواع الوقود الأحيائي وبالتشجيع على تطوير الجيل الثاني من أنواع الوقود الأحيائي المصنوعة من المنتجات الثانوية.

ختاما، أود أن أكرر هنا أن الاتحاد الأوروبي يتعهد بالعمل بطموح وروح بناءة مع جميع شركائه الثنائيين والمتعددي الأطراف، لتقليل الآثار السلبية المترتبة على الأزمة الغذائية، وانتهاز أفضل الفرص التي حددتها فرقة العمل الرفيعة المستوى.

السيد بوتورا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بالشكر على عقد هذا الاجتماع الهام، وأن أشكر الأمين العام على بيانه الذي وافانا بآخر المستجدات في التطورات الحالية فيما يتعلق بأزمة الغذاء والطاقة العالمية، وحول الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة للتصدي للمشكلة بفعالية منذ آخر إحاطة إعلامية وافى الجمعية بها في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. إننا نقدر الدور القيادي للأمين العام، لا سيما الاهتمام المتواصل الذي أولاه للأزمة من خلال تعبئة الموارد واتخاذ الإجراءات السياسية المطلوبة لوضع استجابة فعالة من قبل المجتمع الدولي.

المجموعة الأفريقية تود أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

النص المنقح لإطار العمل الشامل، الذي أعدته فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأزمة الغذائية العالمية، شهادة واضحة على الجهود المتواصلة التي لا تنثني التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، لوضع استجابة عاجلة للأزمة الغذائية العالمية بطريقة متماسكة منسقة. غير أن المجموعة الأفريقية لم يتسن لها بعد أن تفحص الوثيقة بعناية واستفاضة، ولم يُتح للوفود وقت كاف للتشاور مع

عواصمها حول إطار العمل المقترح. لذلك تشاطر المجموعة وجهات النظر العامة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وتتطلع إلى تقديم آرائها وتعليقاتها المفصلة في اجتماعات مقبلة للجمعية العامة.

ما فتئنا نرى أزمة الغذاء والطاقة تستفحل يوما بعد يوم، خاصة بتعريض أرواح الفئات الفقيرة المستضعفة لمخاطر أعظم. لقد تسببت الأزمة في تفاقم أوضاع ملايين المزارعين الصغار، السيئة أصلا بسبب قلة الغلة ورداءة المحصول الناتجتين عن الأحوال المناخية المتقلبة، وجعلت من المتعذر على ملايين الناس توفير الغذاء لأسرهم. وحقيقة أن القطاع الزراعي لم يحظ بالأولوية تترك صغار المزارعين بلا سند، محرومين من الخبرة التقنية المعاصرة في ميدان الزراعة، مع الافتقار إلى البنية التحتية اللازمة، مثل الطرق أو صوامع خزن المنتجات، والحرمان من إمكانية الوصول إلى الأسواق.

لقد أدركت أفريقيا تلك المشكلة قبل خمس سنوات، ضمن إطار عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووضعت استراتيجية مجدية سميت برنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشاملة لمواجهة التحديات الزراعية على نحو منسق فعال. ومعروف بداهة أن النكسات المتكبدة في القطاع الزراعي، إلى جانب الآثار العكسية لتغير المناخ والارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة، قد ضاعفت من صعوبات البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، في التغلب على التحديات الإنمائية المتعاظمة.

ما زالت أفريقيا، رغم معدل النمو الاقتصادي الموجَب في السنوات الأخيرة، أشد القارات فقرا في العالم. وما انفكت التحديات الإنمائية المتراكمة التي تواجهها القارة تحبط جهودها لتحقيق النمو الاقتصادي السريع والتنمية المستدامة. وإن الاضطرابات الاقتصادية العالمية الحالية زادت من تفاقم حالة اتسمت أصلا بالصعوبة والتعقيد. كما ساهمت أسعار الأغذية العالمية مساهمة كبيرة في ارتفاع أسعار الأغذية المحلية، وتسببت في تقلبات خطيرة في الاقتصاد الكلي. وإن المنطقة تستورد كل ما تستعمله تقريبا من الأسمدة ومبيدات الحشرات. ولما كانت أسعار تلك الأسمدة والمبيدات قد تضاعفت أثناء السنة الماضية، فقد برز مصدر جديد لقلق متزايد من الآثار السلبية لتلك الأسعار على أنماط واستدامة الإنتاج الغذائي المطلوب في الموسم الزراعي القادم.

في قارتنا، التي ما زالت أغلبية السكان فيها تمارس زراعة الكفاف، يكمن جذر المشكلة في عقود من إهمال الزراعة. ورغم أن الأزمة الغذائية تكمن وراءها أسباب كثيرة، فإننا نؤمن بأن الافتقار إلى الاستثمار الطويل الأمد في القطاع الزراعي يمثل العامل الرئيسي الذي زج ببلدان أفريقية كثيرة في وهدة الحرمان الاقتصادي الشديد. وفي ذلك الصدد نرحب بتشديد فرقة العمل الرفيعة المستوى على الاستثمار الطويل الأمد في الزراعة، وبحزمة الدعم المعتزم توفيره لصغار المزارعين.

تلك المسألة تثير قلقا بالغا لدى أفريقيا. ولذلك السبب الأساسي بالذات اعتمد الزعماء الأفارقة، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد مؤخرا في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، الإعلان المعنون ”التصدي لتحديات ارتفاع أسعار الأغذية والتنمية الزراعية“. ويعبر الإعلان عن شواغل أفريقيا من الآثار العكسية للأزمة الحالية الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية، على البلدان الأفريقية، خاصة على الشرائح الفقيرة والضعيفة من السكان، ويعترف بحقيقة أن الأزمة ستتسبب في تحويل الموارد الوطنية الشحيحة من الأنشطة الإنمائية لصرفها على المستوردات الغذائية العاجلة. وقد نص الإعلان بوضوح على الاستراتيجية التي يتعين انتهاجها على الآماد القصير والمتوسط والطويل، وعلى

أصحاب المصلحة في القارة وخارجها الذين يتعين عليهم أن ينخرطوا في البحث عن طريقة مبكرة وفعالة لمواجهة الأزمة.

وينادي الإعلان بجملة أمور منها تكوين شراكة عالمية تتعامل مع مسببات وتداعيات الأزمة الغذائية الحالية، والقيام على الفور باستهلال حوار دولي رفيع المستوى بين مصدِّري ومستوردي الأغذية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي ذلك الصدد، تود المجموعة الأفريقية أن تكرر الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة إلى المجتمع الدولي بمواصلة دعم هدف هذا الإعلان وتنفيذه تنفيذا كاملا لمعالجة الأزمة معالجة فعالة.

ونود في ذلك الصدد أن ننوه مع التقدير بأن مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني قد واصل تركيزه على أفريقيا ومساعدتها في جهودها الإنمائية. ونرحب كذلك بالتزام مجموعة الثمانية بتقديم ١٠ بلايين دولار لدعم المعونات الغذائية واتخاذ التدابير لزيادة الناتج الزراعي. وعزم مجموعة الثمانية على الشروع في شراكة عالمية بشأن الزراعة بحلول وقت انعقاد دورة الجمعية العامة القادمة يستحق وافر الثناء.

ورغم كل الجهود المبذولة حتى الآن، نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. إن أزمة الغذاء والطاقة العالمية تحتاج إلى الاهتمام والعمل المتضافر من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. والتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المتفق عليها دوليا وللأهداف الإنمائية للألفية يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة لمعالجة الأزمة. ولذا من الواضح أن بذل جهد متضافر من المجتمع الدولي لترجمة الالتزامات والتعهدات إلى أفعال لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية، بما في ذلك العمل معا من أجل التوصل إلى نتيجة للأهداف الإنمائية والمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، عنصر رئيسي وحاسم في استراتيجيتنا للتصدي لهذه الأزمة.

السيد غريغوري (دومنيكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم في الأمم المتحدة بالنيابة عن الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الجماعة الكاريبية تشيد بكم، سيدي الرئيس، لعقد هذا الاجتماع لمناقشة أزمة الغذاء والطاقة العالمية. ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن إطار العمل الشامل المنقح، التي جاءت مباشرة بعد المؤتمر الرفيع المستوى الأخير المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في روما في الشهر الماضي، حيث شدد زعماء العالم على ضرورة أن يوحد المجتمع الدولي بأسره قواه للتصدي لواحد من أكثر التحديات إلحاحا في عصرنا.

إن أزمة الغذاء العالمية تنطوي على إمكانية التأثير بصورة كبيرة على تنمية البلدان النامية، لا سيما اقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المتوسط. ويتضاعف أثر الأزمة نظرا لحدوثها في وقت يتصدى فيه المجتمع الدولي للآثار السلبية لتغير المناخ وتزايد الاضطرابات في الأسواق التجارية والمالية العالمية وتزايد الركود الاقتصادي العالمي.

إن ارتفاع تكاليف الطاقة وأسعار الأغذية لا يقوض استقرار النظام الاقتصادي العالمي فحسب، بل يهدد كذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر والجوع. ونظرا لأن الأهداف الإنمائية للألفية مترابطة بصورة لا انفصام لها ويعزز بعضها بعضا، فإن الأثر السلبي الذي يقع على تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية ليس موضع شك. ومن ثمّ تنطوي هذه الأزمة، المتعددة الأبعاد بطبيعتها، على إمكانية التأثير السلبي على النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحتى الأمن السياسي.

إن الزيادة الكبيرة في أسعار الأغذية قد أصبحت مصدر قلق بالغ للبلدان المستوردة الخالصة للأغذية والبلدان ذات المديونية العالمية من الجماعة الكاريبية، مما يستدعي الاستجابة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولقد شهدت المنطقة زيادة كبيرة في تضخم أسعار الأغذية، مع زيادة ملحوظة أكثر في أسعار السلع الأساسية، التي عادة ما تشتريها أضعف الفئات السكانية في المجتمع. وقد أشعل ذلك الاحتجاجات في أحد البلدان الشقيقة في منطقتنا.

وعلى الصعيد الإقليمي، وافقت الحكومات على إلغاء التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة عن عدد من المواد وذلك للتخفيف من أثر ارتفاع تكاليف الأغذية على شعوب المنطقة. وإلى جانب ذلك، يفكر رؤساء الحكومات في طرح مبادرة تهدف إلى تهيئة بيئة تمكينية للنشاط الاقتصادي والأعمال التجارية على الصعيد الإقليمي للمنافسة في مجال الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

وردا على تكاليف الطاقة الباهظة، تلتزم بلدان الجماعة الكاريبية باتخاذ تدابير حاسمة لزيادة تعزيز من حفظ الطاقة والكفاءة في استخدامها ودعم الاستعمال المتزايد للطاقة المتجددة كمصدر بديل من مصادر الطاقة. وينبغي الإشادة بالإسهام السخي من جمهورية فنزويلا البوليفارية – المعروف باتفاق النفط الكاريبي – بمبادرة متبصرة من الرئيس هوغو شافيز. وعلى البلدان الأخرى المنتجة للنفط الاقتداء بها.

إن هذه التهديدات المعقدة كلها ذات طابع عالمي وتقع خارج نطاق سيطرة الاقتصادات الصغيرة الضعيفة في منطقة البحر الكاريبي. والقيود التي نواجهها في الاستجابة بصورة فعالة لهذه الأزمات تؤكد على التحدي الذي يواجه تعزيز التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى الحاجة إلى ضمان أن تراعي استجابات تلك السياسة على المستوى الدولي الظروف الخاصة والفريدة لأصغر أعضاء المجتمع الدولي وأضعفهم وأن تركز على تكوين المناعة في هذه البلدان.

ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء عاجل وجماعي لمعالجة أزمة الغذاء، بما في ذلك أسبابها الهيكلية والمنهجية. وينبغي لهذا الإجراء أن يسعى إلى زيادة إنتاج الغذاء على الصعيد العالمي وأن يستثمر في الزراعة، ويعالج مسألة الإعانات الزراعية، ويقلل الآثار السلبية لأنشطة المضاربة، ويحول نظام التجارة العالمية، ويضمن مزيدا من الاستدامة في إنتاج الوقود الإحيائي، ويكفل تقديم جميع التعهدات والالتزامات المالية للبلدان النامية في موعدها.

ونحيط علما باستنتاجات وتوصيات إطار العمل الشامل الذي أعدته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية. ونظرا لحجم الوثيقة وتعقيدها، ما زالت الجماعة الكاريبية تستعرض الوثيقة وتتطلع إلى المزيد من الفرص في المستقبل القريب لتقديم آرائها عملا بالتزامنا الصارم بمعالجة هذه الأزمة بشكل فعال.

ونظرا لكبر لحجم هذه الحالة الطارئة، تؤيد الجماعة الكاريبية الدعوة التي أطلقتها بعض الدول الأعضاء لجعل الأزمة الغذائية التركيز الرئيسي للدورة الثالثة والستين.

السيد توبونيا (تونغا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، التي تتكون من بابوا غينيا الجديدة وتوفالوجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتوفيجي وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناوروبلدي مملكة تونغا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع بشأن أزمة الغذاء والطاقة العالمية. ونشكركم كذلك على دعوة الأمين العام ليحيط

الجمعية العامة علما بالصيغة المنقحة لإطار العمل الذي أعدته فرقة العمل الرفيعة المستوى. ومن الأهمية بمكان أن تشترك جميع الدول الأعضاء بنشاط في التقييم النهائي وتقديم التوصيات لمعالجة أزمة الغذاء والطاقة العالمية الراهنة. ونشيد بالأمين العام لتركيزه تركيزاً واضحاً على حل أزمة الغذاء العالمية التي نواجهها حاليا.

وأود أن أتناول بمزيد من التفصيل بعض المجالات المحددة التي شدد عليها والمتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي كما يلي: معالجة التغييرات الهيكلية التي تعيق التنمية الزراعية، وضمان الاستثمارات على المدى الطويل للحيازات الزراعية الصغيرة، وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي في معظم البلدان الضعيفة، ووضع آليات مالية جديدة لتعزيز الاحتياجات الهيكلية الريفية، وإلغاء السياسات التجارية والضريبية التي تلحق الضرر بالأسواق، ودعم الأبحاث والتكنولوجيا في مجال إنتاج الأغذية وتشجيع تدابير التكيف.

إن معالجة التغييرات الهيكلية في التنمية الزراعية والاستثمار الطويل الأجل في الحيازات الزراعية الصغيرة أمر حاسم بالنسبة لمنطقتنا. فأكثر من ٩٠ في المائة من السكان في منطقتنا يعتمدون على الزراعة وصيد الأسماك كمصدر رئيسي للرزق.

ولذلك، يعد إنتاج الغذاء شاغلا رئيسيا لمنطقتنا. ومع الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية الأساسية، لا يمكننا أن نعتمد بعد الآن على الأساليب التقليدية لحفظ الموارد الغذائية وطرق تأمينها. ولذلك من الأهمية بمكان لمنطقتنا أن نعمل مع شركائنا المانحين وشركائنا في التنمية من أجل تعزيز شبكة السلامة الاجتماعية لضمان حصول شعبنا على السلع الغذائية الأساسية.

وأشار تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ إلى أنه في خطوط العرض المنخفضة، ولا سيما في المناطق الموسمية الجافة والاستوائية، من المتوقع أن تنخفض الإنتاجية الزراعية في مقابل الارتفاع الضئيل في درجات الحرارة المحلية بمقدار يتراوح من درجة إلى درجتين. ولذلك، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرّضة بشكل خاص لخطر الفيضانات، حيث من المرجح أن تزيد وتيرة حدوث تلك الفيضانات، ويفرض ذلك قيدا هائلا وضغطا متزايدا على مستوطناتنا الساحلية وهياكلنا الأساسية الريفية.

لذا كان، من الأمور ذات الأهمية الكبيرة لمنطقتنا أن تشهد تطورات جديدة في الآليات المالية لتعزيز احتياجات الهياكل الأساسية الريفية. وقد يزيد أثر تغيّر المناخ في هياكلنا الأساسية الريفية الحاجة كذلك إلى التمويل لأغراض التكيّف.

وتعرقل الكوارث الطبيعية عملية إنتاج الغذاء، وتُخفّض كمية المنتج المتوَّفر محليا، وتضر بالهياكل الأساسية، مثل الطرق ومرافق التخزين، مما يتسبب في حدوث مشاكل في الحصول على كميات كافية من مصادر الغذاء المحلية والخارجية على السواء. وتظهر في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية معدلات مثيرة للقلق الاعتماد على الأغذية المستوردة. وتشكّل الأغذية الأساسية، مثل الأرز والقمح المستخدم في إنتاج الدقيق، بدائل رئيسية في النظم الغذائية التقليدية. إن الوضع حرج فيما يتعلق بالأمن الغذائي، بالنظر إلى التقلبات الشديدة في الأسعار الدولية للسلع الأساسية. ومن ثم، من الأمور التي تحظى بالأولوية لدى منطقتنا أن ترى زيادة في الدعم المقدم للبحوث التكنولوجية في مجال إنتاج الغذاء، وأن تشجع تدابير التكيّف.

ونأمل أيضا أن يتمكن العالم من العمل على نحو جماعي للقضاء على السياسات التجارية والضريبية التي تشوه

السوق. وفي غياب نظام تجاري وضريبي منصف، لن يستطيع صغار الملاك من المزارعين في منطقتنا المنافسة في السوق العالمية.

والدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر تعرضا لأزمة الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وفي الواقع، أعلنت جمهورية جزر مارشال مؤخرا حالة الطوارئ على المستوى الوطني نتيجة وجود تهديد مباشر لأمن الطاقة فيها. وإذا لم يتخذ إجراء دولي عاجل، ستصبح جزر مارشال بلا طاقة بعد نفاد إمداداتها الحالية في أوائل أيلول/سبتمبر. وبالرغم من الارتفاع السريع في رسوم الاستهلاك، تواجه جزر مارشال ثغرة لا يمكن سدها بين الإيرادات وتكاليف الطاقة بما يعادل ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت أسعار الطاقة في جعل الأغذية الأساسية في غير متناول معظم سكان جزر مارشال، وأثّرت في نقل الخدمات الأساسية في حالات الطوارئ إلى مناطق الجزر الخارجية النائية. وتُعد الأزمة الوطنية مثالا صارخا على مدى الهشاشة الاقتصادية الشديدة إزاء صدمات أسعار الطاقة العالمية التي تتعرض لها منطقتنا في المحيط الهادئ.

وتثير أزمة الطاقة أيضا قلقا بالغا لمنطقتنا. إن أزمتي الطاقة والغذاء نتيجتان مباشرتان لممارسات اقتصادية وزراعية غير مستدامة. ويعتقد قادتنا أنه ما زالت هناك ضرورة لتقديم دعم مستمر رفيع المستوى لتلبية احتياجاتنا من الطاقة إلى جانب بذل الجهود اللازمة لتأمين إمدادات كافية وميسورة التكلفة من الطاقة. وفي البلاغ الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ، حدد قادتنا الاستراتيجيات الرئيسية اللازمة للمحافظة على أمن الطاقة، ويتجلى التأكيد عليها في نقل التكنولوجيا وبناء الشراكة مع شركائنا في التنمية لتأمين مصادر للطاقة ميسورة التكلفة ولتطوير آليات التكيّف لمعالجة النقص في موارد الطاقة.

ويوفر اجتماع وزراء الطاقة في منطقة المحيط الهادئ زخماً كبيراً في المنطقة للتركيز على البحث عن حلول لأزمة الطاقة. وقدم القادة التفويض اللازم للعمل، بالتركيز على شراء الوقود بالجملة في المنطقة، لكي ينظر فيه المنتدى. كما يوضح المقترح استراتيجيات محددة للتخفيف والتكيّف في حالات أزمة الطاقة، مثل الترشيد الفعال للطاقة والتوعية بكفاءة الطاقة.

ومع ذلك، ففي الحالات التي تشبه حالتنا إذ نواجه أزمة في الأمن الغذائي، فإن تأمين مصادر طاقة ميسورة التكلفة والبحث عن مصادر بديلة للطاقة من المهام الصعبة التي تواجه منطقتنا. ونحن بحاجة إلى دعم وكالات الأمم المتحدة والمانحين والشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وقد تلقينا مساعدات فعالة وفي الوقت المناسب من المنظمات الإقليمية والمانحين والوكالات الدولية التي تساعد منطقتنا على زيادة قدرتنا على إنتاج الغذاء. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى البلدان المانحة، ونعرب عن رغبتنا في مواصلة العمل معها.

ومن مشاريع التنمية التي نأمل أن نقتدي بها المبادرة التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٢. ومن شأن خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن الزراعة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تشجع منطقتنا على المضي نحو الممارسات الزراعية المستدامة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتكثيف الأنشطة الزراعية وتنويعها.

وندرك أن مفتاح نجاح فرقة العمل الرفيعة المستوى يعتمد بشدة على المشاركة الوثيقة مع الدول الأعضاء على الصعيد الوطني، ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويحرص قادتنا على العمل بشكل وثيق مع فرقة العمل، وقد درسنا العناصر الخاصة بإطار العمل الشامل.

ونثني على فرقة العمل لتركيزها الواضح على إطار العمل. ويحظى التركيز على المساعدة الطارئة والمساعدة الغذائية والعناية بالتغذية، وإنشاء شبكات أمان بالأهمية في منطقتنا بشكل خاص. ومن الأمور التي تحظى أيضا بالأهمية لدى مجتمعاتنا المحلية التوسع في تقديم المساعدة الغذائية في شكل معونات غذائية، وقسائم صرف المواد الغذائية، وتحويلات نقدية. ويضمن التركيز على تقديم الأطعمة المغذّية إلى المجموعات الأشد تعرضا لسوء التغذية، وعلى تنفيذ برامج التغذية المدرسية وبرامج الأم والرضيع، حصول الأسر في المجتمعات المحلية النائية والجزر الخارجية على الغذاء والتغذية الأساسيين.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة للتشديد على أهمية تشجيع الاستدامة في أنشطة مزارعينا. ومما يفيد مجتمعاتنا المحلية أن تشتري فرقة العمل الرفيعة المستوى الإمدادات المحلية للأغذية بواسطة المعونة الغذائية. وسيشجع ذلك على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير موارد إضافية للدخل لصغار مزارعينا.

ونود أن نحث فرقة العمل الرفيعة المستوى على عدم تشجيع ممارسة التبرعات المخصصة. وندرك أنه يمكن أن ينتج عن ذلك انكماش في المشاريع الإنسانية في البلدان الضعيفة في المناطق مثل منطقتنا. ونأمل أن تحدد فرقة العمل الرفيعة المستوى والبلدان المانحة الاحتياجات الخاصة للبلدان وأوجه ضعفها عند تعيين مستوى المساعدة والتبرعات التي ينبغي توفيرها.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتناول هذا الموضوع اليوم. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع فرقة العمل الرفيعة المستوى من أجل اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لمعالجة أزمتي الأمن الغذائي وأمن الطاقة الحاليتين.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا (مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا). وحرصاً على الوقت، سأدلي بنص موجز من بياننا المعمم.

إننا نواجه تحديا غير مسبوق. فأزمة الغذاء العالمية تعرض أكثر البلدان فقرا وهشاشة في العالم للخطر. إنها تهدد بالقضاء على المكاسب التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من الفقر والجوع.

وتبذل مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا كل ما في وسعها لمساعدة البلدان الأشد تضررا بالأزمة. وضمان تقديم تحليل واستجابة على نحو منسّق للوضع الحالي لأسعار الغذاء يحظى بالأولوية لدى مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وفي حين يحدث بعض النقاش بشأن الأهمية النسبية لعوامل مختلفة، فإن هناك توافقاً في الآراء على أن معظم هذه العوامل متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل. ومن المرجح أن تظل أسعار الغذاء أكثر ارتفاعا وتقلّبا عما كانت عليه في العقود الماضية.

وترحب مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بما أبداه زعماء مجموعة الثمانية من تصميم قوي على حل هذه المسألة في مؤتمر القمة المعقود في اليابان. ونحث البلدان على متابعة إعلاناتهم باتخاذ إجراءات متضافرة لمعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة للأزمة ولتحسين مستوى الكفاءة والإنتاجية في القطاع الزراعي وفي أسواق البلدان النامية.

وعلى وجه الخصوص، نؤكد على الفوائد التي تعود على جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، من الإسهام في التوصل إلى نتائج إيجابية في جولة الدوحة. ومن المهم أن تتخذ خطوة جذرية في أساليب التفاوض في اجتماع وزراء التجارة الذي سيعقد في الأسبوع القادم في جنيف. وتزيل النتائج الناجحة لجولة الدوحة الحواجز والتشوّهات

الرئيسية في التجارة العالمية للمحاصيل الزراعية والأغذية وتحسّن التدفقات العالمية في تجارة الأغذية. كما تتيح تلك النتائج فرصاً جديدة أمام البلدان النامية لإنتاج وتصدير المحاصيل الزراعية والغذاء، وتسهم إسهاما مهما في تحسين الأمن الغذائي العالمي.

إن بلدان مجموعة أستراليا وكندا ونيوزيلندا تقدر وتؤيد بقوة عمل فريق الأمين العام الرفيع المستوى بشأن أزمة الغذاء العالمية. وإطار العمل الشامل مهم وقيم لأنه يمثل توافق آراء معظم المنظمات الدولية الرئيسية. ونحن راضون عن النهج الشامل لإطار العمل والأولويات المتعلقة باستجاباته في الأجل الحالي والمتوسط وتشديده على بناء القدرات على الأجل الطويل.

وسوف تواصل بلدان مجموعة أستراليا وكندا ونيوزيلندا عملها بوصفها جزءا من إطار العمل لتناول مسألة ارتفاع تكاليف المواد الغذائية والوقود. وقد قامت بلدان مجموعة أستراليا وكندا ونيوزيلندا باتخاذ خطوات بالفعل ترمي إلى المساعدة في تناول مسألة عدم الأمن الغذائي عن طريق تقديم مساهمات هامة تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار، بما في ذلك النداء العاجل الموجه من برنامج الغذاء العالمي ومن خلال المساعدة الغذائية غير المقيدة مع تشديد خاص على المشتريات في البلدان النامية.

وترحب بلدان مجموعة أستراليا وكندا ونيوزيلندا بفرصة العمل مع البلدان الأخرى لتضمن ألا يترك إنتاج الوقود الحيوي آثارا سلبية على البيئة ويعزز من استخدام الطاقة المتجددة ويوفر الفرص الاقتصادية ويمكن من الزراعة المتنوعة.

أما وقد أصبح لدينا الآن إطار عمل شامل بصيغته النهائية، علينا أن نركز اهتمامنا على التنفيذ. ونقر بأن تنفيذ التوصيات الواردة في إطار العمل يجب أن تستخدم الآليات الحالية. وفي الشهور المقبلة ستدرس بلدان مجموعة أستراليا وكندا ونيوزيلندا إطار العمل النهائي لتنظر في الكيفية التي يمكننا بها أن نزيد من مساهمتنا. ونرى ثمة حاجة إلى نهج شامل يتضمن زيادة الدعم في الزراعة والتنمية الريفية واستكشاف دور آليات الحماية الاجتماعية. ونشدد على أن من المهم لجميع البلدان أن تعتمد ايجابات سياسة محلية مناسبة، بما في ذلك تحاشي وضع قيود على تصدير المواد الغذائية والدعم غير الهادف للمواد الغذائية. ونهيب بالدول الأعضاء أن ترفع القيود عن تصدير المواد الغذائية لأغراض إنسانية.

وهناك تحد أمامنا لضمان تعاون فعَّال على الصعيد العالمي يستمر خلال تنفيذ إطار العمل الشامل. ونقترح بأن ينظر الأمين العام في نهج تنسيقي مستوحى من فرقة العمل العلمية بشأن أنفلونزا الطيور والطيور البرية نهج يشدد على الاتصالات والتنسيق والإبلاغ عن الاستجابات الدولية. ونشعر باهتمام خاص إذ نرى هذا التعاون الفعال يجري في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية والضعيفة بشكل خاص.

وترى بلدان مجموعة أستراليا وكندا ونيوزيلندا حاجة شديدة جدا لكي تقوم الوكالات المعنية بالزراعة والتنمية الريفية في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية بزيادة مستوى التنسيق لديها والبرامج المشتركة وأن تنظر في كيفية تطبيق توصيات فرقة عمل الأمم المتحدة على أفضل نحو في كل منطقة. وعلى سبيل المثال انعقد اجتماع استهلالي للمانحين والوكالات الفنية الإقليمية في سيدني هذا الشهر لمناقشة وضع تدابير تنسيقية إقليمية محتملة في منطقة المحيط الهادئ.

إن التحديات التي تنطوي عليها زيادة أسعار الوقود والمواد الغذائية بالاقتران مع عوامل التغير المناخي تجعل من

المهم حقا أن توجه الزيادة في الموارد إلى هذه الأزمات لكي تستخدم إلى أقصى درجة ممكنة. وهذا سيقتضي منا جميعا الالتزام بشراكة محلية وإقليمية قوية وتحسين التنسيق والملكية المحلية وتحسين المسائلة المتبادلة إذا أردنا تحقيق نتائج.

السيدة جاهن (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم أقل البلدان نموا. كذلك نؤيد بيان مجموعة السبعة والسبعين والصين. وتود المجموعة أن تشكركم يا سيادة الرئيس على تنظيم هذا الحدث وعلى بيانكم الافتتاحي. ونود أيضا أن نشيد بالأمين العام على دوره القيادي في تناول الأزمة الغذائية العالمية وعلى إتاحته إلينا النسخة المنقحة من وثيقة إطار العمل الشامل الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأزمة الغذائية.

أن عوامل عديدة توضح الأزمة الغذائية الحالية. وتشمل هذه العوامل الزيادة الحادة في الاستهلاك وانخفاض الإنتاج والأحوال الجوية غير المؤاتية والقيود على التصدير والمضاربة في سوق السلع الأساسية وزيادة استخدام المحاصيل الزراعية في الوقود الأحيائي والتكلفة العالية للطاقة والتشويهات المستمرة في التجارة الزراعية الدولية.

أما فيما يتعلق باستيراد أقل البلدان نموا للنفط وارتفاع أسعار الطاقة بالاقتران مع الأزمة الغذائية الراهنة، فقد أدى ذلك إلى زيادة الأثر السلبي الكبير على اقتصاداتها الضعيفة أصلا. وهذا يفضي إلى عبء كبير في الأجل القصير في ميزان المدفوعات وخسارة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل البعيد. ويسهم ارتفاع أسعار الطاقة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية من حيث ارتباطها بالري والمخصبات والمواصلات.

أن أقل البلدان نموا ستحتاج إلى دعم دولي كبير للتعويض عن العبء المفرط على ميزان مدفوعاتها. أن إمكانية الوصول إلى مصادر جديدة ومتجددة من الطاقة السليمة بيئيا وتكنولوجيات الطاقة والحصول على المعرفة الفنية بتكلفة معقولة مسألة هامة بالنسبة لأقل البلدان نموا لتتصدى بفعالية للتحديين المتمثلين في زراعة المحاصيل الزراعية وأسعار الطاقة.

إن مجموعة أقل البلدان نموا سوف تركز في مناقشة اليوم على تقرير فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإطار العمل الشامل. ولا نزال حاليا في مرحلة دراسة الوثيقة ولكن تود المجموعة أن تبدي الملاحظات الأولية التالية.

أولا، اقترح إطار العمل الشامل مجموعة من الإجراءات لمساعدة المجتمعات والبلدان المحتاجة. فالتوصيات شاملة من حيث القيام بما يلزم القيام به. والعديد من التوصيات جار العمل بها بالفعل أو موجودة في الاستراتيجيات الوطنية في عدد من البلدان، فالتحدي الهائل الماثل أمامنا هو كيفية معالجة الصعوبات الكبيرة في الحصول على الموارد لدى تنفيذ التوصيات.

وكنا نتوقع توصيات محددة في هذا المجال. وينص إطار العمل في ملخصه التنفيذي على ”أنه ليس برنامجا استثماريا ولذلك لا يوفر أي معلومات عن التكاليف بالتفصيل“. ولكن إطار العمل يقدر بأن الاحتياجات العالمية من التمويل للمساعدة الغذائية والحماية الاجتماعية والتنمية الزراعية والميزانية وميزان المدفوعات ستتراوح بين ٢٥ و٤٠ بليون دولار في السنة للإبقاء على التقدم في تحقيق الهدف الأول فقط من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا العام لا يوجد حتى الآن سوى ٢,٩ بليون دولار تم جمعها. ويوصي برنامج العمل البلدان بتعبئة موارد إضافية لدفع أثمان المستوردات الغذائية، ولكنه لم يوضح كيفية تعبئة الموارد. ولم يؤكد على حاجة الشركاء الإنمائيين لتحسين المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويتعين على إطار العمل أن يضاهي الاحتياجات اللازمة من الموارد، ولا سيما لأقل البلدان نموا التي ضربتها الأزمة بشدة. ومن الجدير بالذكر أن البلدان الأقل نموا هي المستورد الصافي للمنتجات الغذائية. ففي عام ٢٠٠٦ كان العجز التجاري لدى أقل البلدان نموا في المنتجات الغذائية ٦,٧ بليون دولار. وإذ اقتبس تنبؤات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، يفيد إطار العمل أن العالم سوف ينفق ١ ٠٣٥ بليون دولار على استيراد المواد الغذائية في عام ٢٠٠٨ مما يمثل زيادة قدرها ٢١٥ بليون دولار عما كان عليه في عام ٢٠٠٧. وهذا سوف يرهق بشدة ميزانيات البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز غذائي، وبصورة رئيسية أقل البلدان نموا التي ستشهد تصاعدا في فواتير مستورداتها بأكثر من نسبة ٤٠ في المائة هذا العام. ويناشد إعلان روما جميع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة زيادة مساعدتها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. غير أنه لم يتم التطرق في الوثيقة للشواغل الكبيرة لأقل البلدان نموا.

ولا نغالي في التأكيد على أهمية دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تنشيط واستدامة الإنتاج الزراعي والغذائي. لقد انخفضت بشدة في السنوات الأخيرة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية المخصصة للزراعة والتي تقدمها المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء. ولا تزال المعونة المخصصة للبحوث الزراعية غير كافية على الإطلاق في معظم البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ويشير إطار العمل إلى أن نصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفض من النسبة المرتفعة البالغة ١٨ في المائة في عام ١٩٧٩ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتقديم تدفقات إضافية ويمكن التنبؤ بها من المعونة أمر بالغ الأهمية للقطاعات الإنتاجية، بما في ذلك قطاع الزراعة. علاوة على ذلك، فقد أُهمل الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن نسبة أقل من ٣ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي قد وجهت إلى الزراعة والصناعات الغذائية في عام ٢٠٠٥.

وتؤدي قواعد التجارة المتعددة الأطراف دورا هاما في التأثير على الأمن الغذائي. وتقدم بعض البلدان المتقدمة النمو إعانات وتدابير أخرى مشوهة للأسواق. وتفرض بعض البلدان المصدرة للأغذية ضرائب على الصادرات أو حصصا أو عمليات حظر على صادرات غذائية بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤. ولكن هذه الإجراءات قد أدت إلى تفاقم الأزمة الغذائية. ولا بد من معالجة ذلك. ويشجع الإطار على وضع بدائل لقيود التصدير فحسب. فمن الواضح أن إصلاح التجارة عنصر هام في السياسات المتوسطة والطويلة الأجل لمعالجة ارتفاع الأسعار. ويجب أن تفضي جولة الدوحة إلى خفض التعريفات الجمركية وخفض مستويات الدعم المحلي في البلدان المتقدمة النمو لضمان زيادة المنافسة في تجارة الأغذية والمنتجات الزراعية وجعلها أكثر إنصافا. وتحتاج البلدان النامية إلى آلية فعالة وخاصة لتوفير المنتجات وتأمين الزراعة.

ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يشمل التعاون الثلاثي، أن يوفر حافزا هاما لمعالجة أزمة الغذاء والطاقة على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. ويمكن أن يشمل هذا التعاون تمويلا أفضل للتجارة، ونظم إنذار مبكر من نقص الغذاء والمصادر المحتملة للإمدادات الغذائية، والتسويق والتجارة الإقليميين للغذاء بين بلدان الفائض الغذائي وبلدان العجز الغذائي المتجاورة، وتبادل أفضل الممارسات والتكنولوجيات والخبراء الفنيين المتخصصين في الإنتاج الزراعي. لا بد من معالجة هذا الأمر بعناية، ونأمل أن تأخذ الوثيقة الإطارية ذلك في الاعتبار.

ويتوقع هذا الإطار انخفاضا تدريجيا في أسعار الأغذية في عام ٢٠٠٨ وأنه من المرجح أن تظل هذه الأسعار مرتفعة لفترة أطول. هذا مجرد تنبؤ. وبسبب التقلبات الشديدة في الإنتاج الزراعي وسوق المنتجات الزراعية، يمكن أن تتكرر الأزمة حتى على نطاق أكثر حدة. ولا يوصي إطار العمل بأية آلية دائمة ومحددة لمنع التكرار المحتمل لهذه الأزمة في المستقبل على نطاق كبير أو حتى على نطاق أكبر.

وفيما يتعلق بالإجراءات الممكنة، يشير التقرير إلى أنه يمكن لوضع ترتيبات منسقة على الصعيد الإقليمي أو العالمي، مثل ترتيبات المخزونات الاستراتيجية الحقيقية أو الافتراضية، أن يوفر قدرا أكبر من الثقة للبلدان بأنه يمكن تلبية احتياجاتها الملحة بسرعة في حالة حدوث أزمات غذائية في المستقبل. ونرى أنه يمكن خدمة هذا الهدف بشكل أفضل من خلال إنشاء بنك عالمي للأغذية وصندوق دولي للغذاء، على النحو الذي اقترحته أقل البلدان نموا من قبل. ويمكن لذلك أن يحد من تقلب أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية وأن يوفر الحماية من نقص الإمدادات وصدمات الأسعار بطريقة مستدامة.

في الختام، أود أن أذكر بأنه قد تم التأكيد في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦ على أنه يمكن ضمان الأمن الغذائي،

> ”عندما تتوفر لكل الناس، في جميع الأوقات، الإمكانية المادية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي والسليم والمغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتحقيق أفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية“.

وبعد مرور أكثر من عقد، ما زلنا نتحسس خطانا في هذه المسألة. يجب علينا أكثر من أي وقت مضى، ونظرا لتحديات الأزمتين العالميتين للغذاء والطاقة، أن نضع إجراءات حاسمة وجماعية للتصدي لهذه التحديات.

السيد راشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تمثل جلسة اليوم للجمعية العامة استمرارا هاما ومنطقيا لعدد من الفعاليات التي رعاها المجتمع الدولي في الأشهر الأخيرة من أجل وضع تدابير مشتركة تهدف إلى معالجة الأزمة العالمية للأغذية والطاقة. وتواصل الجمعية العامة العمل الذي بدأ في اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عُقد في غانا، والدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في نيويورك، ومؤتمر قمة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي عُقد في روما، واجتماع مجموعة الثمانية الذي عُقد في جزيرة هوكايدو في اليابان.

ونعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو أن تكون القوة الدافعة في مكافحة الأزمة العالمية. وفي هذا الصدد، نرى أن مبادرة الأمين العام لإنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى من أجل وضع تدابير عاجلة للتصدي لأزمة الغذاء التي نجمت عن الارتفاع الحاد في أسعار المنتجات الغذائية مبادرة هامة. ويقع النصيب الرئيسي من المسؤولية عن اعتماد هذه التدابير على عاتق البلدان المتقدمة النمو.

إن نقص الغذاء يهدد الجنس البشري في الحاضر، ونقص الطاقة يهدد تنمية المجتمعات. وظهور هاتين المشكلتين وتفاقمهما في القرن الحادي والعشرين يثبت أنه يتعين على البشرية أن تفكر في تغيير المواقف بشأن أساليب الحياة والطبيعة ومصالح البلدان الأخرى وسياسات الاستهلاك. وتبين جميع المؤشرات أن تلك أزمة منهجية وهي لم تؤثر حتى الآن إلا على مناطق معينة من الكرة الأرضية. مع ذلك، وفي غياب إجراءات مناسبة للتصدي لهذه الأزمة، فإنها يمكن أن تصبح أزمة عالمية وأن توجه ضربة ساحقة للتنمية

المستدامة وأن تعرض الأمن الاجتماعي والسياسي في جميع أنحاء العالم للخطر.

إن أزمة الغذاء لا تشكل تهديدا لبيلاروس. فإنتاج بلدنا من المنتجات الغذائية الزراعية آخذ في التزايد ويتوفر لدينا بالكامل ما يكفي استهلاكنا المحلي. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تقف بيلاروس مكتوفة الأيدي وهي تشهد المشاكل والصعوبات في البلدان والمناطق الأخرى. ولا يمكن أن نتفهم موقف الذين يراقبون هذه الأزمات بسلبية وعن بعد، وينتظرون في هدوء حتى يروا متى وكيف تُحل. ونكرر نداءنا إلى حكومات البلدان المانحة والقطاع الخاص من أجل زيادة الدعم لبرامج المعونة للبلدان النامية التي يتم تنفيذها من خلال منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، ومن أجل وقف جميع الأنشطة التي تساعد على إطالة أمد أزمة الغذاء. وينبغي لها على وجه الخصوص أن تلغي إعانات التصدير والحواجز الأخرى التي تواجهها تجارة المنتجات الزراعية وأن تقضي على عمليات المضاربة في أسواق الأغذية.

وعلينا أيضا أن نكون أكثر انتقائية في اختيار مجالات تطوير مصادر الطاقة البديلة، مع مراعاة المصالح الوطنية ومصالح المجتمع الدولي بأسره على السواء. ونحن نعتقد أن التكنولوجيات الجديدة ستمكننا من أن نتوصل معا إلى أوسع نطاق ممكن من الخيارات ليس لتطوير الوقود الحيوي المستدام الذي لا يؤثر سلبا على سوق الأغذية فحسب، وإنما لتطوير مصادر جديدة تماما للطاقة المتجددة لا يؤدي استخدامها إلى تدمير سلامة كوكبنا.

إن أزمة الطاقة نتيجة لعوامل كثيرة، تتراوح ما بين إحداث توترات مصطنعة في المناطق التي توجد فيها مصادر الطاقة إلى الحواجز العديدة أمام تطبيق التكنولوجيات الجديدة لإنتاج الطاقة النظيفة والمستدامة.

وللأسف، تظل الرغبة في جني أرباح طائلة السبب الأساسي لانعدام الاستقرار في سوق الطاقة. ومن أجل الحفاظ على روح الحوار البناء، فإننا لا نرغب في التعرض مطولا لهذه الجوانب في بياننا. بل نرغب في طرح بعض الأفكار فيما يتعلق بعامل هام من شأنه أن يسهم إسهاما حاسما في حل أزمة الطاقة، وهو نقل تكنولوجيا استخدام الطاقة بكفاءة.

إن توفير تكنولوجيات الطاقة الحديثة هو الشرط الأساسي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية عمليا، من القضاء على الفقر إلى توفير التعليم للجميع وحل مشكلة تغير المناخ. ونحن على ثقة من أن تلك التكنولوجيات بحكم أنها تؤدي وظيفة عالمية هامة تهم جميع البلدان، يجب اعتبارها ملكا للبشرية جمعاء.

وهنا، نود أن نقترح عقد مناقشة، خلال المناقشات المواضيعية للجمعية العامة في الخريف القادم، بشأن مسألة إنشاء آليات لاستخدام تلك التكنولوجيات على نطاق العالم بدون انتهاك حقوق الملكية الفكرية ومع أخذ مصالح كل الدول بعين الاعتبار.

وإلى جانب وضع التدابير اللازمة للتصدي لأزمات الطاقة والأغذية العالمية، وبالإضافة إلى التلبية الإلزامية لاحتياجات ومتطلبات البلدان المنخفضة الدخل، هناك حاجة أيضا إلى أخذ مصالح البلدان المتوسطة الدخل بعين الاعتبار. ومنذ عام ١٩٧٨ إلى عام ٢٠٠٣ انتقل بلد واحد فقط من فئة البلدان المنخفضة الدخل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، بينما انتقلت ٢٥ دولة من الفئة المتوسطة الدخل إلى الفئة المنخفضة الدخل. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى زيادة المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى البلدان المتوسطة الدخل لمساعدتها على إصلاح اقتصاداتها، وخاصة قطاع الطاقة.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي، أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع البالغ الأهمية في وقت ملائم تماما بشأن أزمة الغذاء والطاقة العالمية، وأن أثني على الأمين العام، الذي حرص على موافاتنا بالمعلومات عن جهود الأمانة العامة للتصدي لهذه المسألة الأساسية على نحو ملائم.

وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وينبغي أن نبدأ نظرنا في أزمة الغذاء العالمية الحالية بالاعتراف بأن نظامنا الدولي للإنذار المبكر لم يؤد مهامه كما ينبغي على الرغم من استقرائنا للأحداث بعد وقوعها وما قمنا به من تحليل وتقييم. وفي حقيقة الأمر، إننا فوجئنا وأخفقنا في توقع هذه المسالة الأساسية والحيوية وفي الاستعداد لمواجهتها.

وتؤمن مصر بقوة أن هناك حاجة ملحة إلى شراكة عالمية لمعالجة أسباب وانعكاسات أزمة الغذاء والطاقة الحالية من أجل تحقيق مصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء عبر شراكة عالمية تتجاوز النطاق الضيق للسياسات والتوجهات والمصالح الوطنية لتناول مسألة الأمن الغذائي في سياق إنمائي أكثر شمولا.

وصحيح، كما استنتج إطار العمل الشامل، أن أزمة الغذاء العالمية تشكل تهديدا لأمن الغذاء والتغذية وتثير طائفة من التحديات المتعلقة بالجوانب الإنسانية وحقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية والإنمائية والسياسية والأمنية. ولكن يجب ألا ننسى أن محور التصدي الفعال للأسباب الجذرية للمشكلة هو التنمية المستدامة بكاملها، القائمة على ركائزها الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتتفق مصر مع الاستنتاج القائل بأن الأزمة تنبع من تأثيرات متراكمة وتشكل تحديا مستمرا، وتتطلب استجابة عاجلة وشاملة، ومتسقة ومنسقة.

وتؤكد الأزمة جدوى تحويل الزراعة إلى قطاع اقتصادي حيوي وتصحيح السياسات والاتجاهات التي جرى الترويج لها في الماضي وأثرت سلبيا على هذا القطاع سواء في الداخل أو في الخارج. إن اعتماد سياسة المحاصيل النقدية على حساب الأمن الغذائي وتعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى على حساب القطاع الزراعي كان نتيجة للعولمة وزيادة التوجه نحو التصنيع. ولا بد لنا من النظر بتمعن في هذا الاتجاه إذا كان لنا أن نستعيد التوازن المفقود.

إن المنهجية المعتمدة في إطار العمل الشامل المنقح، القائمة على نهج المسارين، صالحة وسليمة، وتركز على مجموعتين من الإجراءات والأطر الزمنية: الاحتياجات المباشرة والملحة وبناء القدرة على التكيف في الأجل الطويل. ولكن مجموعتي الإجراءات ستبقيان مجرد تمرين أكاديمي إذا لم تقترنا بالإرادة السياسية الحاسمة التي من المؤسف أنها كانت وما زالت غائبة.

وقد استنتج إطار العمل الشامل أن متطلبات التمويل العالمي الإضافي للمساعدات الغذائية، والحماية الاجتماعية، والتنمية الزراعية، ودعم الميزانية وميزان المدفوعات تقدر بقيمة تتراوح بين ٢٥ بليون و ٤٠ بليون دولار سنويا للمحافظة على التقدم نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن إطار العمل الشامل يشدد على أنه ليس وثيقة تمويل أو برنامج استثمار، فإن طريقة الاستجابة لهذا العبء المالي الهائل تظل بدون خارطة طريق واضحة المعالم. وهذا أمر يتطلب التزاما وإرادة سياسية أقوى من جانب شركائنا.

وفي السياق نفسه، دعت فرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها الأمين العام، في جملة أمور أخرى، إلى المزيد من

المرونة وزيادة القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بتمويل المساعدة الغذائية وشبكات الأمان. وهذا يمثل مصادقة على ما دعت إليه البلدان النامية على الدوام، وهو جودة التمويل والقدرة على التنبؤ به، تلك دعوة كثيرا ما لقيت ردود فعل سلبية وغير مبررة من جانب البلدان المتقدمة النمو.

كما أننا نود التشديد على توصية فرقة العمل الرفيعة المستوى بأن تكون الزيادة في تخصيص الموارد إضافة إلى مستويات التمويل الحالية، وليست موارد محولة من قطاعات أساسية أخرى ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كالتعليم والصحة.

وفي حقيقة الأمر، إن الأزمة تتطلب حوارا دوليا واعتمادا متبادلا بغية وضع مدونة سلوك دولية تستجيب للتوسع القائم في إنتاج الوقود الأحيائي كمصدر بديل للطاقة التقليدية، وتضع مجموعة من معايير الاستخدام المسؤول للمحاصيل الزراعية.

إن العلاقة بين المسائل المتصلة بالأزمة الغذائية وأزمة الطاقة وغياب التقدم المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان النامية يسلط الضوء على أهمية التصدي لتلك المسائل المعقدة بطريقة متكاملة بغية التمكن من إيجاد التوازن المناسب بين كل هذه المصالح المتنوعة. تحتاج البلدان النامية إلى أن تكون قادرة على تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة وأن تسهم في ذات الوقت في التصدي للتحديات العالمية المتزايدة، وذلك وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

ونؤكد أيضا أهمية الإجراءات التي تُتخذ على جميع الصعد – الوطنية والإقليمية والدولية – الرامية إلى معالجة أزمتي الأغذية والطاقة. وأود أن أؤكد كذلك على الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، المعنون ”الاستجابة لتحديات ارتفاع أسعار الأغذية والتنمية الزراعية“ وهذا الإعلان دليل واضح على الأهمية التي توليها أفريقيا لمعالجة الآثار السلبية للأزمة على القارة الأفريقية برمتها واستعداد بلدانها لتتحمل مسؤولياتها في إطار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لتلك القارة.

ونحيط علما أيضا بالنتيجة التي توصل إليها مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في هوكايدو، اليابان، في شهر تموز/يوليه التي تشمل مجموعة كبيرة من الاستجابات على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة فضلا عن الإجراءات المتفق عليها بشأن الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك ضمان توافق سياسات الإنتاج المستدام واستخدام الوقود الأحيائي مع الأمن الغذائي. وفي حين تهدف هذه الأعمال إلى مساعدة أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والجوع، فإننا نؤكد على أهمية تنفيذها بأمانة.

ونؤكد، قبل كل شيء، على أهمية عكس مسار الانخفاض الشامل للمعونة والاستثمار في قطاع الزراعة، ونؤكد على الالتزام بتحقيق زيادة كبيرة في الدعم المقدم لمبادرات البلدان النامية في هذا الميدان، بما في ذلك العمل من أجل مضاعفة إنتاج المواد الغذائية الأساسية الرئيسية في بلدان أفريقية بعينها في غضون فترة زمنية تتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات. ونؤكد على أهمية استمرار المشاورات بشأن هذه القضية بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بغية تقديم الإرشاد والدعم الضروريين لمجموعات الأعمال المقترحة تلك. وتعد المتابعة على الصعيد الحكومي الدولي والتنسيق مع فرقة العمل من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي شرطين أساسيين حاسمين لنجاح تلك الجهود وفعاليتها.

وفي الختام، أود أيضا أن ألفت انتباه المشاركين بصفة خاصة إلى الرسالة المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة من الممثلين الدائمين لإندونيسيا وشيلي ومصر إلى الرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وتقترح الرسالة أن تنظر الجمعية العامة في مسألة الأمن الغذائي والتنمية بوصفها الموضوع الرئيسي للجزء الرفيع المستوى والمناقشة العامة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، دون المساس بالمسائل الأخرى المدرجة في جدول الأعمال الدولي. ونحن على ثقة من أن الأعضاء بصورة عامة سوف يدعمون الاقتراح لكي يتسنى لزعمائنا أن يشاركوا في تشكيل الاستجابة الدولية إزاء الأزمة في إطار الجمعية العامة. ونحن مستعدون للنظر في أية إجراءات أخرى قد تتخذها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة خلال الفترة المتبقية من عمر الدورة الثانية والستين تحت القيادة المقتدرة للرئيس كريم.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا، أشكركم سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الخاصة بشأن أزمة الغذاء العالمية.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تثير أزمة الغذاء العالمية قلقنا من جوانب عديدة. ولن يفلت بلد من آثار هذه الأزمة، وقد يؤدي انتشارها المحتمل إلى سلسلة من ردود الفعل فيما يتصل بزعزعة الاستقرار. فهذه الأزمة تثير قلقنا لأنها تسهم في زيادة عدد مَن هم أشد فقرا والأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية. وتدل الصعوبات الحالية على شدة ضعف مناطق هشة كثيرة، ليس لديهما الاستعداد الكافي لمواجهة قسوة الأسواق العالمية وأوجه الخلل فيها.

والجزائر، المستورد الصافي للمنتجات الزراعية، تعرب عن قلقها إزاء أزمة الغذاء، شأنها شأن عدد كبير من البلدان النامية التي تتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. لقد تفاقمت أزمة الأغذية بسبب المضاربة في أسواق السلع الأساسية وهي تعكس أوجه الخلل الكامنة في الاقتصاد العالمي، ونتيجة لذلك، تتطلب حلولا هيكلية.

تُعزى أسباب الأزمة الغذائية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وترتبط في المقام الأول بالآليات والتنظيمات التي تنظم أسواق المنتجات الزراعية. وعلى خلاف نظريات معينة، فإن أسعار الطاقة ليست السبب المباشر للارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الزراعية وإن كنا نسلم بأن تكاليف الإنتاج والنقل قد تأثرت إلى حد ما بأسعار الطاقة. ومن حيث القيمة الحقيقية، فإن هذه الزيادات في أسعار السلع الغذائية الأساسية، تجاوزت إلى حد كبير الزيادة في أسعار الطاقة خلال السنوات الست الماضية.

ومن بين أسباب الأزمة، نلاحظ أولا انخفاض الإنتاج الزراعي في بلدان نامية نتيجة للسياسات الزراعية المتبعة وفقا لنظرية المزايا النسبية. والسياسات القائمة على أساس نظريات منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية، كان لها أثر كبير ومتناقض على المحاصيل الغذائية والزراعة على الصعيد المحلي، التي أصبحت إما مهجورة أو مركزة على محاصيل المضاربة.

وتبين أزمة الأغذية العالمية بوضوح الآثار الناجمة عن أوجه الخلل في النظام المالي الدولي وسبل تنظيم أسواق منتجات الأغذية الأساسية.

ونأمل في أن تتمكن الجهود المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية الدولية من الإسهام في حل هذه الأزمة، التي تتطلب استجابات ملائمة على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

وتخطط فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأغذية العالمية لوضع أسس إطار عمل استراتيجي عالمي على الأجلين القصير والطويل لمعالجة الآثار المترتبة على هذه الأزمة عالميا. وتعرب الجزائر عن تأييدها الأكيد لهذه الخطوة.

والأولوية الفورية ذات طابع إنساني، وتنطوي على توفير الغذاء للسكان الذين تشتد حاجتهم إليه وذلك بزيادة المساعدات من الأغذية إلى أكثر البلدان المحرومة. وفي نفس الوقت، لا بد من السعي إلى إيجاد حلول على الأجل الطويل، ولا سيما من خلال تحسين الإنتاجية. ويتطلب إيجاد حل للأزمة أيضا اتخاذ إجراء يرمي إلى تطوير الإنتاج الزراعي بزيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار في البلدان المتضررة بالأزمة.

ونؤكد، بصفة خاصة، الحاجة الماسة إلى تنفيذ مشاريع وبرامج مصممة لمواجهة التهديدات التي تمثلها أزمة الأغذية العالمية للأمن الغذائي في البلدان النامية. ولا بد من تمكين البلدان الفقيرة من توفير الغذاء لسكانها وذلك من خلال استعادة الزراعة المستدامة بوصفها القوة الدافعة للتنمية لكي يتسنى استغلال الإمكانات الهائلة التي يمثلها صغار الفلاحين.

وينبغي أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تجنب آثار الأزمة باتخاذ إجراءات قصيرة وطويلة الأجل على الصعيد الدولي. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء حقيقي لتكريس الحق في الغذاء بوصفه أحد الأركان الرئيسية لحقوق الإنسان التي لا بد من أن نعمل على إقرارها بصورة مطردة في سياق الأمن الغذائي.

وفي الختام، فإن من واجب الجمعية أن تتابع وتقيِّم تنفيذ التدابير المتخذة من قِبَل الأطراف الفاعلة الرئيسية والالتزامات التي تعهدت بها من أجل تحديد أثرها الفعلي على حل الأزمة ولتصحيح مسارها، حسب الاقتضاء.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): في هذه الساعة المنكوبة بأزمة لا مثيل لها ولا سبيل إلى فهمها، قد يخطر للفرد أن يبكي مع هاملت وهو يلقي بسؤاله عن الوجود أو العدم:

> ”هل الأنبل أن يعاني الفكر نبال الحظ العاثر وسهامه، أم أن يحمل السلاح في وجه بحر متاعبه، وبالوقوف أمامها يضع نهاية لها؟ ألا حبذا الموت؛ حبذا النوم؛ ولكن لا سبيل إلى ذلك“.

ولكننا لا ينبغي أن نفعل ذلك، لأن البقاء العالمي مصحوبا بالسلام والتقدم والازدهار هو الذي يجب أن يكون مصير هذا الجيل والأجيال القادمة. لذلك يتعين علينا أن نواجه الأزمة وأن نتغلب عليها.

وتود الفلبين أن تثني عليكم يا سيدي الرئيس لسرعة اتخاذكم لقرار عقد هذه الجلسة العامة لمواجهة أزمة الأغذية والطاقة العالمية ومناقشتها. ويسلط حشدكم الجمعية العامة في أسرع وقت الضوء على ما لهذه المسألة من أهمية عاجلة كما يضيف ما للجمعية من سلطة قوية ومن ولاية قوية للمناداة بضرورة أن تهب دول العالم للعمل الآن وأن تفعل ذلك على نحو متحد ومتعاون ومتسق.

وتهني الفلبين أيضا الأمين العام وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية وتثني عليهما لانتهائهما من إعداد الإطار الشامل للعمل المعروض علينا اليوم في صيغته النهائية في أقصر فترة ممكنة. وتبرهن السرعة التي لا تبارى التي تم بها إعداد هذه الوثيقة بشكل لا يقبل الجدال على التفاني في العمل وعلى إنكار الذات من جانب الأمين العام وفرقة العمل الرفيعة المستوى وعلى قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة وفعالية للحالات أو المشاكل التي

تقتضي اهتماما فوريا وحزما من جانب هذه المنظمة خشية أن تفقد ضرورة وجودها التاريخية.

وتعرب الفلبين عن تأييدها الكامل للموقف الذي تتخذه مجموعة الـ ٧٧ والصين، على النحو الذي شرحه الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا. غير أننا نود التشديد على عدد من النقاط.

إن إطار العمل الشامل نتيجة لعملية أطول كثيرا من التدبر العميق والمناقشة. ونشأت الحاجة إليه من تقارب، ولا نقول تآمر، العوامل والأحداث التي أدت إلى الارتفاع السريع في أسعار الأغذية العالمية. وقد أجبرت الآثار السلبية التي ينطوي عليها هذا الارتفاع في أسعار الأغذية، وما يقترن به من تحديات أخرى خطيرة على جبهتي الطاقة والبيئة لجدول أعمال التنمية العالمي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التماس المشورة ذات المصداقية، كالتي يجري تقديمها في شكل الإطار الشامل للعمل. وهكذا قد يمثل هذا الإطار الرد على الأزمة قيد النظر.

وقد أظهرت المناقشات المختلفة التي دارت داخل الأمم المتحدة في نيويورك بشأن هذه المسألة إدراكا للترابط بين المشاكل الناشئة وتعدد أبعادها. وهكذا يعني الاعتراف بالإطار الشامل للعمل أن يلقي كل بلد من البلدان نظرة على أحكام الإطار وأن يطبقها أو يعدلها وفقا لظروفه الوطنية الخاصة.

غير أن القاسم المشترك العريض، كما أشار السيد جيم بتلر، نائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في حلقات المناقشة التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمس بشأن التحديات الإنسانية المرتبطة بالمعونة الغذائية العالمية، يتمثل في زيادة الطلب العالمي على الأغذية عن المعروض منها في ظل الظروف الراهنة. وقد تعزى هذه الزيادة في الطلب، في جملة أمور، إلى النمو السكاني وطول الأعمار المتوقعة؛ ومصادر الطلب الجديدة، كأنواع الوقود الحيوي؛ وتغير الأنماط الغذائية المفضلة في أسواق الاستهلاك الرئيسية. ومن المنطقي أن تستمر جميع تلك العوامل في زيادة الطلب، مما يدفع الخبراء إلى استنتاج أن عصر الانخفاض في أسعار الأغذية قد لا يعود في وقت قريب.

أما على جانب العرض، فقد أحدثت حالات العجز المذكورة مزيجا من نقص الاستثمار في القطاع الزراعي، والركود في نمو العائدات، والأثر السلبي لأسعار الطاقة المرتفعة، والآثار الكارثية للظواهر الجوية العنيفة الناجمة عن تغير المناخ.

وإذا أضفنا إلى ذلك الضغوط الناجمة عن ضعف البيئة الاقتصادية العالمية، من الواضح أن هذه المسألة المعقدة لا يمكن تناولها بدون تعاون كامل من جميع الجهات المعنية، الحكومات الوطنية والأمم المتحدة وشركاء التنمية الدوليون والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبالطبع، المنتجون أنفسهم، سواء كانوا على نطاق ضيق أم أعضاء في المؤسسات الزراعية. ولكن لا يقل عن ذلك وضوحا أن المسؤولية المباشرة عن توفير الغوث لكل شخص يحتاجه تتوقف على كل من الدول الأعضاء المتضررة.

أما عن الفلبين، فهذا يعني أنه يتعين اتخاذ إجراءات فورية على الصعيد الوطني للتصدي للأزمة الناجمة عن أسعار الأرز. ومن ثم فقد شرعت الفلبين منذ الآن في خطة للاكتفاء الذاتي من الأرز للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، بهدف زيادة إنتاج البلد من الأرز إلى ١٩,٨ مليون طن متري بحلول عام ٢٠١٠. ولتحقيق ذلك، يجري تخصيص ٣٠ بليون بيسو للإنفاق على البحوث والتنمية والبنية التحتية الزراعية ونظم الزراعة المتكاملة المستدامة، وتكنولوجيا الأرز الإحيائية، والتعليم. وقد التمسنا المساعدة الثنائية، وجرى بالفعل توقيع اتفاق للأمن الغذائي بقيمة

٢١٦,٥ مليون دولار مع الولايات المتحدة. وقد أشار البنك الدولي أيضا إلى أن الفلبين مؤهلة لتلقي مبلغ ١,٢ بليون دولار في إطار برنامجه العالمي للأغذية.

وعلى الصعيد الدولي، دعت الفلبين خلال مؤتمر قمة روما إلى إنشاء احتياطي عالمي من الحبوب لحماية البلدان المستوردة والمصدرة من التقلبات الحادة في الأسعار. وشجعت الفلبين أيضا البلدان التي تعتزم الشروع في برنامج لأنواع الوقود الإحيائي على أن تفعل ذلك باستخدام مصادر غير غذائية لكي لا تؤثر في الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، دعما لزيادة التمويل لأغراض البحوث والتنمية، التمست الفلبين بقوة تقديم الدعم للمعهد الدولي لبحوث الأرز، الذي يتخذ من الفلبين مقرا له. وتكلمت باستفاضة في هذا الموضوع في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بأزمة الغذاء العالمي، الذي عقد في ٢٠ أيار/مايو.

واليوم يمكن للجمعية العامة حرفيا أن تحدث أثرا هائلا فيما يتعلق بأشد المسائل إلحاحا وهي أزمة الأغذية والطاقة العالمية. وبتأييد الإطار الشامل للعمل وتنفيذ البروتوكولات التي يتضمنها، تكون الجمعية العامة، بوصفها أكثر الهيئات التشريعية تمثيلا في العالم، قادرة على القيام برد متماسك ومنسق على الاحتياجات العاجلة للملايين الكثيرة من المتضررين من ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، والأهم هو أنها بذلك ترسي الأساس لاستمرار الأسواق المستقرة والمعقولة في قطاعي الأغذية والطاقة. ويجب أن يتخذ هذا القرار الآن. وتنضم الفلبين إلى بقية أعضاء الجمعية العامة في اتخاذ ذلك القرار اليوم، أو على الأكثر في وقت ما خلال بقية الدورة الثانية والستين.

وأود أن أختتم بملاحظة عن شيء لعلنا لم ننظر فيه: دور الأشخاص أنفسهم، بصفاتهم الفردية، في الأزمة. وأقول دون أن أخشى معارضة في ذلك إن رذائل الأشخاص وعاداتهم وممارساتهم السيئة قد أسهمت أيضا في إحداث الأزمة. وأشير بذلك إلى رذائل أو عادات الجشع والطمع والأنانية والطموح والكبر والحسد والرغبات الجامحة والشهوات، التي سببت أو تمخضت، في جملة أمور، عن الرغبة التي لا تشبع في الثروة أو الكسب، أو العيش المترف أو المظاهر أو الاستخدامات غير الضرورية للثروة، أو الاستحواذ الكريه والتبديد الذي لا ينتهي، وسوف تواصل عمل ذلك.

وقد قال باروك سبينوزا إن الجشع والطموح والشهوة ليست إلا نوعا من الجنون. ولو أن الناس فقط استعادوا قيم الانضباط وضبط النفس والتضحية بالذات وإنكار الذات من خلال الحد من أنانيتهم وزيادة اهتمامهم بالآخرين وتعاطفهم معهم وفضيلة التشارك، لأصبح كل منا جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. الرسالة إذن واضحة: إن أزمة الغذاء والطاقة التي نواجهها اليوم يمكن حلها أيضا من خلال التحول الشخصي أو تغير الميول من جانب الجميع على هذا الكوكب، ولا سيما الأغنياء والأقوياء. وقد قال أحد الفضلاء ذات مرة ”من لا يسمح لثروته بأن يكون فيها خير للآخرين في أثناء حياته يمنعها من أن يكون فيها خير لنفسه بعد مماته“.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونعرب عن تقديرنا للتدابير التي اتخذها الأمين العام لتناول أزمة الغذاء الراهنة وندعم فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية في الجهود التي تبذلها لإيجاد إطار للتعاون الدولي بشأن الأمن الغذائي. ونرجو أن تظل الوكالات المعنية على اتصال بالدول الأعضاء في تنفيذها

الإطار وأن تتخذ التدابير في ضوء الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء.

والغذاء حيوي لبقاء الإنسان ولا يقتصر تأثيره على الاقتصاد وعلى رفاه الأشخاص في كل بلد، وإنما يمتد أيضا إلى تنمية العالم وأمنه بصفة عامة. وهناك الآن ما يزيد على ٨٠٠ مليون شخص يعيشون مهددين بالمجاعة. وسوف يزيد تصاعد أسعار الأغذية تضخم هذا الرقم ويعوق الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدرجة خطيرة في بعض البلدان. والبلدان النامية هي أشد البلدان إصابة بأزمة الأغذية العالمية، بل إنها تسببت في قلاقل اجتماعية في بعض البلدان. ولهذا تأثير مباشر على الاستقرار والتنمية الاقتصادية في العالم ولا يؤدي إلى السلام الدائم أو الازدهار في العالم بشكل عام.

والارتفاع الحالي في أسعار الغذاء سببه التفاعل بين عوامل متعددة الأوجه. ومن الجدير بالملاحظة أن إحدى الحجج التي أبديت مؤخرا تؤكد ما يسمى بمسؤولية البلدان النامية الكبيرة عن الأزمة وتلقي اللوم على تنميتها في زيادة سعر الغذاء على نطاق العالم في الآونة الأخيرة. وهذا لا يطابق الوقائع، كما أنه ليس اتجاها بناء يؤخذ به في الاضطلاع بجهود لحل المشكلة. فنحن لا تنقصنا الوسيلة لحل مشكلة الغذاء مع التوسع الحالي في العولمة الاقتصادية والإنجازات الهائلة في العلوم والتكنولوجيا. والعامل الرئيسي هو الالتزام بروح التنمية المشتركة، وتنسيق السياسات والإجراءات بنشاط وفعالية، وبذل جهود متضافرة لحماية أمن العالم الغذائي. وتحقيقا لتلك الغاية، يلزم أن تتناول البلدان مسألة الغذاء من منظور أوسع وأطول مدى وأن تشترك في وضع استراتيجية للتنمية الغذائية المستدامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية. أولا، لا بد لنا من بناء توافق في الآراء وحل مسألة الغذاء في إطار التنمية المستدامة. وينبغي أن تتناول جميع البلدان مسألة الغذاء من منظور استراتيجي وأن تولي أعلى مراتب الأولوية لمسألة الأمن الغذائي في خططها الإنمائية الوطنية. وينبغي أن تركز على الإنتاج الزراعي، وتقديم دعم السياسات للتنمية الزراعية، وزيادة المدخلات إلى الزراعة لكي يتحسن الناتج الغذائي وتزيد احتياطيات الغذاء. وينبغي أن تضطلع كبار البلدان المنتجة للأغذية بجهود إضافية في هذا الصدد. وينبغي أن تواصل البلدان النامية تحسين قدراتها الإنتاجية، بينما ينبغي أن توفر البلدان المتقدمة نموا الدعم المالي والتقني اللازم.

ثانيا، يجب أن نتصدى لكل من الأعراض والأسباب الجذرية للمشكلة وأن ننهج نهجا متكاملا إزاء مسألة الغذاء. ويمكن أن تعزى أزمة الغذاء إلى عوامل معقدة ومتعددة الأوجه. ويلزم أن تنظر البلدان إلى تلك العوامل بوصفها مترابطة، وأن تضع في اعتبارها كلا من المصالح الطويلة الأجل والعاجلة، وتتخذ تدابير شاملة في مجالات المالية والتجارة والمساعدة والبيئة وحقوق الملكية الفكرية، وعمليات نقل التكنولوجيا من أجل تهيئة أوضاع مواتية للأمن الغذائي. ولا ينبغي إغفال أي من تلك الجوانب. وينبغي أن تتضافر البلدان في العمل معا لإبقاء أسعار الأغذية العالمية مستقرة. وينبغي أن تعتمد سياسات حكيمة لتحقيق التوازن بين تنمية أنواع الوقود الحيوي والمحافظة على الأمن الغذائي.

ثالثا، يجب أن نعزز الحوار والتنسيق وأن نستكشف إطارا جديدا للتعاون الدولي. ويجب أن نهيئ مناخا دوليا مواتيا للتجارة وأن ننشئ نظاما عادلا ومنصفا للتجارة الدولية في المنتجات الزراعية. وينبغي أن تظهر جميع البلدان، والبلدان المتقدمة نموا بصفة خاصة، حسن نيتها في مفاوضات الدوحة الزراعية، وأن تزيل الحواجز التجارية، وأن تبرهن على مرونتها بشأن مسائل من قبيل خفض الدعم الزراعي

وإيلاء الاعتبار الكافي للشواغل الخاصة بالبلدان النامية.ويلزم أن يوجد المجتمع الدولي آلية معقولة للدعم المالي ونقل التكنولوجيا لمساعدة البلدان النامية على تحسين قدرتها على الزراعة والوقاية من الأمراض والآفات، وتكوين احتياطيات الأغذية، والإنتاج الغذائي.

وتعلق الصين دائما أهمية كبيرة على الزراعة، وخاصة مسألة الغذاء. وتعتمد الصين بصفة رئيسية على الإنتاج المحلي من الأغذية. وتلبي الصين منذ ما يقرب من ١٠ سنوات أكثر من ٩٥ في المائة من طلبها على الغذاء من إنتاجها وصدرت كمية صافية قدرها ٨ ملايين طن سنويا من الحبوب الغذائية الرئيسية كالقمح والأرز والذرة. وتعريفة الصين الزراعية الحالية في المتوسط لا تتجاوز ربع المتوسط العالمي. وتضطلع الصين بدور نشط في الجهود الدولية للتعاون الغذائي والزراعي وتسعى لتقديم مساهمة في التنمية الغذائية والزراعية على نطاق العالم. ومنذ عام ٢٠٠٣، وفرت الصين ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ طن من المساعدة الغذائية، وقامت ببناء ١٤ مشروعا زراعيا متكاملا وأنشأت ما يزيد على ٢٠ مركزا لبيان التكنولوجيا الزراعية خارج حدودها. وقمنا بتدريب ما يزيد على ٤ ٠٠٠ من الموظفين الإداريين والتقنيين المرتبطين بالزراعة للبلدان النامية الأخرى. ونحن على استعداد لتبادل المزيد من الخبرات بشأن التنمية الزراعية مع البلدان النامية الأخرى ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب، ولتوفير مختلف أنواع المساعدات بالقدر الممكن.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة الجيدة التوقيت.

إن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على الصعيد العالمي يشكل أزمة هيكلية متعددة الأوجه تتطلب استجابة منسقة تنسيقا كاملا واستراتيجية شاملة من جانب المجتمع الدولي. وتعرب اليابان عن تقديرها الشديد للدور القيادي القوي الذي اضطلع به الأمين العام شخصيا، إلى جانب رئيس مؤسسات بريتون وودز، بسرعة حشد منظومة الأمم المتحدة من خلال إنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمي.

ومن دواعي سرور اليابان أن فرقة العمل قد وضعت الإطار الشامل للعمل، الذي يشكل أساسا هاما للعمل المتسق من جانب المجتمع الدولي بأسره، في صيغته النهائية. وترجو اليابان أن يترجم الإطار سريعا إلى خطط للتنفيذ في البلدان المحتاجة لضمان تقديم المساعدة على الفور.

وقد بذلت اليابان قصارى وسعها، بصفتها البلد المضيف لكل من مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية ومؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ هذا العام، لزيادة التعاضد في الإجراءات التي اتخذها مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية ومجموعة الـ ٨ ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها فرقة العمل.

وقد اشترطت خطة عمل يوكوهاما لمؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية الالتزام بتعزيز القدرة الزراعية في أفريقيا بمضاعفة إنتاج الأرز، وزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية وتمويل المشاريع الصغيرة الحجم التي تديرها المجتمعات المحلية للري وإدارة المياه. وقد اعتُرف بالإصلاح الزراعي والريفي في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفه وسيلة هامة لتحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر ولأن له القدرة على أن يصبح قوة دافعة كبرى للنمو الزراعي في أفريقيا.

وكان الأمن الغذائي العالمي أيضا من بين أهم البنود في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ في هوكايدو

تويـاكو، الـذي انتـهى إلى إصـدار بيـان خـاص هـذا الأسبوع الماضي. وفوق كل شيء، أثنى قادة مجموعة الـ ٨ على قيادة الأمـم المتحـدة ومؤسـسات بريتـون وودز لعقـد فرقـة العمـل الرفيعـة المـستوى، وحثـوا الجهـات المعنيـة صـاحبة المـصلحة بتنفيـذ الإطـار الـشامل للعمـل علـى وجـه الـسرعة، وعلـى الإيصال الفوري للمساعدات إلى البلدان المحتاجة.

وجـدد قـادة مجموعـة الـ ٨ التـزامهم باتخـاذ جميـع التـدابير الممكنـة للتـصدي لأزمـة الغـذاء، مـن المعونـة الغذائيـة القـصيرة الأجـل إلى الاسـتجابات المتوسـطة والطويلـة الأجـل. والتزم أعضاء مجموعة الـ ٨ بمبلغ يزيد على ١٠ بلايين دولار لهذا الغرض منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام.

واتفقـت مجموعـة الـ ٨ أيـضا علـى اتخـاذ عـدد مـن الإجراءات الرامية إلى مساعدة من يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بل ومن الجوع. ويتحتم رفع القيود على الصادرات والتعجيل بالمفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية الرامية إلى إدخـال ضـوابط أكثـر صـرامة علـى الإجـراءات التجاريـة الـتي تطيـل أمـد الحالـة وتزيـدها سـوءا وتعـوق المشتروات مـن السلع الغذائية للأغراض الإنسانية.

أما عن التدابير متوسطة المدى والطويلة الأجل، فقد أكـدت مجموعـة الـ ٨ أهميـة عكـس مـسار الاتجـاه إلى هبـوط الدعم لمبادرات البلدان النامية في الزراعة. واتفـق القـادة أيـضا علـى دعـم النـهوض بالهياكـل الأساسـية كـنظم الـري والنقـل والتخزين. واتفقـوا علـى ضـمان توافـق الـسياسات الرامـية إلى تحقيـق لإنتـاج المـستدام واسـتخدام أنـواع الوقـود الحيـوي مـع الأمن الغـذائي والتعجيـل بالتنميـة والتحويـل التجـاري لأنـواع الوقود الحيوي المستدامة من الجيل الثاني. وأنـشأ القـادة فريـق خبراء لمجموعـة الـ ٨ لرصـد تنفيـذ تلـك الالتزامـات والمـساهمة في تشكيل الشراكة العالمية.

ويـستند نهـج اليابـان إزاء أزمـة الغـذاء إلى التزامهـا القوي بتعزيز الأمن البشري على الصعيد العـالمي وهـي ترمـي إلى حمايـة الـشعور بـالأمن لـدى جميـع الأشـخاص وتلبيـة الاحتياجـات الإنـسانية الأساسـية. وبـالنظر إلى الأثـر الخطـير الـذي تحدثـه الزيـادة الحـادة في أسـعار الأغذيـة وخاصـة علـى الأشـخاص في البلـدان الناميـة، أقـرت اليابـان مـؤخرا حزمـة إضـافية مـن المعونـات الغذائيـة تبلـغ قيمتـها ٥٠ مليـون دولار تقريبا لتوزيعها بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر، علاوة على المعونـة الغذائيـة الـتي تم توزيعهـا هـذا العـام وقـدرها ٢٠٠ مليون دولار.

أمـا عـن التـدابير المتوسـطة والطويلـة الأجـل، فقـد التزمت اليابان بتقديم المساعدة في زيادة الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك استهداف مضاعفة إنتـاج الأرز مـن خـلال تطـوير وإصـلاح مرافـق الـري وأنـواع المحاصـيل الجديـدة في أفريقيـا، وبنـاء القـدرات لـ ٥٠ ٠٠٠ مـن القـادة الـزراعيين في البلـدان الأفريقيـة. عـلاوة علـى ذلـك، تعهـد رئـيس وزراء اليابـان بوكودا في مؤتمر روما بمبلغ ٥٠ مليون دولار إضافية لمساعدة فقراء المزارعين على دعـم إنتـاج الأغذيـة وأعلـن أن الحكومـة مـستعدة لإطـلاق مـا يزيـد علـى ٣٠٠ ٠٠٠ طـن مـن الأرز المـستورد. ويبلـغ مجمـوع مـا التزمـت بـه اليابـان حـتى الآن مـا يقـرب مـن ١,١ بليـون دولار مـن المـساعدة الغذائيـة والزراعية للبلدان النامية هذا العام.

و لم توجه للزراعة وإنتـاج الأغذيـة الأولويـة الجـديرين بهـا في الـسياسات الوطنيـة لكـثير مـن البلـدان. وينبغـي أن نستفيد بالاهتمام السياسي الكبير الذي نجحت الأمـم المتحـدة في تسخيره ونحول الأزمة إلى فرصة يتخذ فيها المجتمـع الـدولي إجـراءات عالميـة قويـة ويقـوم باسـتثمارات أكـبر في الزراعـة والإنتاج الغذائي.

وأصبحت رغبة المجتمع الدولي في معالجة أزمة الغذاء مؤكدة الآن. ويلزمنا مزيد من العمل الملموس والمتابعة للتعهدات التي قطعت. ويجب أن تخضع الإجراءات المتخذة لإشراف جيد وأن تكون متسقة، وأن تخضع لتنسيق الأمم المتحدة.

ولا يمكن المبالغة مهما حاولنا في التشديد على أهمية الاستجابة الجيدة التنسيق والهيكلة من جانب مختلف المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة ومن جانب المؤسسات المالية الدولية. ونتوقع من الأمم المتحدة، تحت قيادة الأمين العام القوية، أن تواصل أداءها لدور تنسيقي محوري في توفير استجابة فعالة لهذا التحدي العالمي.

وتقف اليابان على أهبة الاستعداد لتكون في طليعة من يسعون لضمان الأمن الغذائي للجميع، فهو أساس الحياة وعنصر لا غنى عنه للأمن البشري.

السيدة دينيتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): أود يا سيدي الرئيس أن أتقدم لكم بالشكر باسم الوفد الكرواتي على عقد هذه الجلسة عن مسألة الأمن الغذائي. ونرى أن الجمعية العامة هي المنتدى المناسب لمعالجة هذه المسألة البالغة الأهمية بعد مؤتمر قمة منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي العالمي في روما في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عُقد في أيار/مايو.

وأثق أننا جميعا ندرك مدى خطورة الأزمة التي يواجهها العالم وحتمية التصرف الفوري. وتعرب كرواتيا عن تقديرها لمبادرة الأمين العام بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمي، كما ترحب بتقريره عن الإطار الشامل للعمل. والواقع أن منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز، لها دور هام تؤديه في هذا الصدد. والشراكة الوثيقة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مطلوبة كذلك.

وزيادة الاستثمار في الزراعة، بما في ذلك تقديم الدعم للبحوث الزراعية، هي الأساس في التعامل مع مسألة الأمن الغذائي في الأجل الطويل. وتتيح أزمة الغذاء العالمي الراهنة فرصة للعمل من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، حيث يحتاج مزارعو الحيازات الصغيرة إلى المساعدة الإنمائية بشكل عاجل. ومع ذلك، من الضروري اتخاذ بعض تدابير عاجلة لتوفير إمكانية الحصول على الغذاء، وخاصة لأشد الفئات تعرضا للخطر.

ونثني على البلدان التي استجابت سريعا لسد الفجوات في تمويل عمليات المساعدة الغذائية الطارئة. ونعرب عن تقديرنا خاصة للمكانة العالية التي يحتلها الأمن الغذائي ومكافحة الفقر في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨. ويتمثل التحدي المشترك الذي يواجهنا في زيادة إنتاج الغذاء والتحكم في تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على سياسات الاقتصاد الكلي.

وسوف يواجه العالم أزمة أمنية أخرى في حالة عدم استجابته على نحو ملائم عن طريق توفير الأغذية بأسعار معتدلة للمحتاجين إليها. ولا ضرورة مطلقا لهذا الجوع الذي تعانيه بعض أجزاء من العالم، فهو أمر مهين وظلم فادح. ومن الثابت أن أكثر من ٩ ملايين طفل في العالم ما زالوا يلقون حتفهم كل عام قبل سن الخامسة، وأكثرهم من سوء التغذية ومن أمراض يمكن اتقاؤها. ويستمر هذا الحال بالرغم من جميع الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، ولا سيما اليونيسيف، للتخفيف من معاناة الفئات الضعيفة ومد يد المساعدة لها، خاصة الأمهات والأطفال.

وبالرغم من تلك الجهود، نرى أن استمرار حل هذه المشكلة في الإفلات من أيدينا أمر لا يمكن قبوله. ويلزم أن نضع في الاعتبار أن ثمة خطرا كبيرا في أزمة الغذاء الحالية من دفع ١٠٠ مليون شخص آخرين إلى ما دون خط الفقر المقدر بدولار واحد في اليوم ما لم نفعل شيئا حيال هذه المسألة الآن. علاوة على ذلك، تهدد هذه الأزمة أيضا بتقويض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يُفقِد بلدانا كثيرة مكتسبات الأعوام القليلة الماضية.

ولا تزال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بصفة جماعية ومتضافرة، وبشكل فردي وعلى الصعيد العالمي، في المقام الأول من الأهمية. وكما أشار رئيس جمهورية كرواتيا في مؤتمر قمة روما في الشهر الماضي بحق: ”لا بد من أن نعترف بالمسؤولية، ولا بد من أن نقبلها“.

وتوافق كرواتيا على أن هناك عدة أسباب هيكلية معقدة، بعضها مترابط، للتصاعد في أسعار الغذاء، كالازدياد في تكاليف الطاقة، وتغيير المناخ، واضطرابات الأسواق المالية. ويمكن أن تشكل زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وأنواع الوقود البديلة جزءا من الحل لأزمة الطاقة، ويمكن أن تساعد على تعزيز الجهود المبذولة للتخفيف من أثر تغير المناخ. وأهم التحديات في هذا الصدد هو المحافظة على التوازن بين مختلف مصادر إنتاج الطاقة بحيث تدعم التنمية المستدامة.

ومن الصحيح كذلك أن أزمة اليوم لم تحدث بين يوم وليلة. فهي إلى حد ما نتيجة لعدم كفاية التنمية المستدامة وانعدام سبل الوصول إلى التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تؤيد كرواتيا السرعة في اختتام جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية التي من شأنها أن تتيح فرصا جديدة للبلدان النامية في الأسواق.

وتعرب كرواتيا من جانبها عن استعدادها للعمل بنشاط بالاشتراك مع الدول الأعضاء الأخرى والمشاركة بشكل بنّاء في تطبيق استراتيجية شاملة وخطة عمل للتصدي لأزمة الأمن الغذائي الراهنة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة التي تمثل مناسبة أخرى جيدة التوقيت لتناول الحالة الحرجة التي أحدثتها الطفرة في أسعار الأغذية والطاقة على نطاق العالم.

كما أود أن أثني على الأمين العام على اعترافه بالحاجة إلى الإجراءات العالمية المنسقة السريعة.

إن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية، بقيادة وكيل الأمين العام جون هولمس، استجابت لمبادرة الأمين العام بوضع إطار العمل الشامل. والوثيقة تشكل جهدا واسعا من حيث أنها تسعى إلى تحليل أزمة الغذاء الحالية واقتراح الإجراءات اللازمة للتصدي لتحديات أمن الغذاء والطاقة.

ومع أن الجوع قد انخفض بنسبة ٥٠ في المائة على صعيد العالم منذ عام ١٩٦٩، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية يميل الآن إلى الارتفاع نتيجة للتصاعد في أسعار الأغذية. إن التشوهات الراسخة الجذور التي تعصف بالاتجار الزراعي العالمي تشكل بعضا من العوامل التي توجه الاتجاه الحالي. فالمزارعون الفقراء في البلدان النامية، فضلا عن عجزهم عن المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية مع الصادرات المعانة من الكثير من البلدان المتقدمة النمو، تلقوا ضربة أخرى بارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية. ونتيجة لذلك، لم يتمكنوا من الاستثمار في توسيع الإنتاج الغذائي.

وتكرار الجفاف أدى أيضا إلى الإضرار بالإنتاجية في شتى مناطق العالم. وبالمثل، أدى سوء الأحوال الجوية، المقترن بالزراعة المفتقرة إلى اليد العاملة الماهرة، إلى إحباط

الجهود الرامية إلى رفع الغلة، خاصة في أفريقيا. ويكمن الضعف البشري في صميم المعضلة الحالية. كيف نزيد استدامة الإنتاج الغذائي ونلبي، في الوقت ذاته، الاحتياجات المتزايدة إلى الطاقة النظيفة المستدامة للتخفيف من آثار الاحترار العالمي؟ وكيف نضمن إمكانية الحصول المنصف للمزارعين، خاصة في البلدان النامية، على حقوق التصرف بالأرض لتمكينهم من زيادة الإنتاج الغذائي والمشاركة في الاتجار العالمي بالسلع الأولية في ظل منافسة عادلة؟

التغلب على تلك التحديات سيقتضي التزاما متسما بالعزم من جانب المجتمع الدولي من خلال إجراءات منسقة. وإن المفاوضات والإجراءات اللازمة يجب أن تتوافق بسلاسة، وآليات الإنذار المبكر يجب تطويرها إلى حد الإتقان لمنع الجوع من أن يهدد بتضييع التقدم المحرز صوب إحراز الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الأهداف المتعلقة باستئصال الفقر المدقع والجوع.

وفي ذلك المضمار يمكن لتعزيز الزراعة الأُسرية أن يقدم مساهمة كبيرة للبلدان النامية. وفي بلدي، على سبيل المثال، يلبي صغار المزارعين أكثر من ٥٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية للسكان. ويمكن للمزارعين أن يحصلوا بسرعة، عن طريق الائتمانات والمساعدة التقنية وقنوات التوزيع المحسنة والتخزين المحسن، على غلة عالية فيوفروا كميات الغذاء المطلوبة للقضاء على الجوع وسوء التغذية.

البرازيل مقتنعة بأن الإنتاج الغذائي ومصادر الطاقة النظيفة المتجددة، مثل الوقود الأحيائي المستدام، يمكن المواءمة بينهما. وتجربتنا الذاتية طيلة الـ ٣٠ سنة الماضية تشكل مثالا على ذلك. وإن رئيس الجمهورية لولا دأب على المناداة بإجراء مناقشة حول الوقود الأحيائي تكون مستندة إلى الحقائق وتأخذ في الاعتبار لا اختلاف مصادرها فحسب، وإنما أيضا اختلاف الظروف الوطنية. وإن الوقود الأحيائي من مصادر غير الحبوب يتوافق مع الأمن الغذائي، ويوفر مصدرا مهما للدخل للمزارعين، ويمثل أداة قيّمة لمحاربة تغير المناخ.

الأمن الغذائي ينبغي النظر إليه من جانبي العرض والطلب كليهما. وإن التجارب الناجحة لبعض البلدان النامية يمكن أن تفيد الآخرين في العالم النامي ويمكن أن تصبح منصة للتعاون الدولي.

وتشكل إدارة الأراضي المحسنة المستدامة، وزيادة الاستثمارات في الزراعة، ورفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية الزراعية، بما في ذلك البذور المحسنة والأجهزة وبناء القدرة ونقل التكنولوجيا، عناصر مهمة في التغلب على الأزمة.

إن فرقة العمل تنادي بالتوصل إلى توافق في الآراء حول الوقود الأحيائي. وتطالب بإجراء تقييم لسياسات الوقود الأحيائي وتشدد على الحاجة إلى إقرار خطوط إرشادية متفق عليها للسياسة العامة حول إنتاج الوقود الأحيائي تأخذ في الاعتبار الكامل جهود التخفيف من تغير المناخ وجهود التكيف والأمن الغذائي والدخل والاحتياجات من الطاقة على الأصعدة المحلية في كل البلدان. وتعتبر الفرقة الوقود الأحيائي، وهي محقة في ذلك، فرصة للبلدان التي تتمتع بمزايا مقارنة في إنتاج المواد الأولية وتعترف بأن تنمية الوقود الأحيائي يمكن أن تتوافق مع الإنتاج الغذائي.

ويحدونا وطيد الأمل بأن المؤتمر الدولي المعني بالوقود الأحيائي المقرر عقده في البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر سيحفّز على إجراء مناقشة صريحة مستنيرة تيسر التوصل إلى توافق في الآراء حول المسألة. وستركز المناقشة على مسائل مثل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، لا سيما الأرض والمياه، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، والفوائد التي تجنيها المجتمعات المحلية. كما أنه سيتيح محفلا للتشاور فيما بين

أصحاب المصلحة بشأن الاستثمارات في أنواع الوقود الأحيائي.

إننا نؤمن بأن فرقة العمل ينبغي أن تقترح قائمة بالاختيارات المتاحة لمواجهة الأثر المستفحل لتصاعد أسعار النفط على الأمن الغذائي ومواطن الضعف البشري. ولقد شدد وزير خارجية هندوراس في وقت سابق صباح اليوم على أن البيان المشترك الذي صدر مؤخرا عن مؤتمر قمة رؤساء دول منظومة تكامل أمريكا الوسطى والبرازيل، قد دعا الجمعية العامة إلى دراسة آثار الارتفاع المفاجئ الأخير في أسعار النفط، واحتمالات مساهمة المضاربة في ذلك الارتفاع، على تكاليف الأغذية وعواقبها على البلدان النامية بصورة خاصة. إن الحاجة إلى مناقشة المسألة ضرورية جدا للنظر في الإجراءات المتوخاه بما يتناسب وضخامة المشكلة على الآماد القصير والمتوسط والطويل.

ختاما، أود أن أكرر رغبة البرازيل في المشاركة في حوار موضوعي مستنير مع كل الدول الأعضاء يمكن أن يشجع على التوصل إلى حلول لأزمة الغذاء والطاقة الحالية. ونحن في التزامنا إنما نسترشد بمبادئ التنمية المستدامة. ونرجو أن يكون تنفيذ إطار العمل الشامل موضع إجراءات متسقة تتخذها الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بقصد تجاوز الحالة الراهنة المتمثلة في انعدام أمن الغذاء والطاقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.